الإختلالات الهيكلية في قطاع الصناعة المصرية

(دراسة تحليلية)

Structural imbalances in the Egyptian industry sector

(An analytical study)

د. إسلام عبد السلام رجب
باحث اقتصادي
وزارة المالية

د. إمام علي كامل خليل
مدرس الاقتصاد
معهد التخطيط القومي

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة
كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ
المجلد السابع . العدد الحادي عشر- الجزء الثاني
يناير ٢٠٢١م
رابط المجلة : **https://csj.journals.ekb.eg**

المستخلص:

يساهم قطاع الصناعة فى مصر بالنصيب الاكبر فى الناتج المحلى الإجمالى حيث يساهم بنحو ١٥ % من هيكل الناتج المحلى الإجمالى فى متوسط الفترة (٢٠٠٦/٢٠٠٧-٢٠١٦/٢٠١٧) كما أن طبيعة الاقتصاد المصرى تحمل العديد من الفرص التى يمكن إستغلالها فى تحقيق طفرة فى أداء القطاع الصناعى فى مصر مثل وجود مزايا نسبية فى العديد من الانشطة الصناعية التى يمكن إستغلالها لتعزيز تنافسية القطاع الصناعى. ويمكن تلخيص مشكلة البحث فى تحليل واقع قطاع الصناعة فى مصر مع دراسة أبرز التحديات والاختلالات الهيكلية التى تواجه قطاع الصناعة فى مصر ، ويهدف البحث إلى تحليل تفصيلى لمؤشرات أداء القطاع الصناعى فى مصر مع دراسة أبرز التحديات التى تواجه قطاع الصناعة فى مصر فى ضوء مؤشرات أداء القطاع الصناعى والدراسات ذات الصلة. وتتمثل فرضية البحث فى أن ضعف التخطيط الصناعى والهياكل الانتاجية أدى إلى إضعاف القدرة التنافسية للصناعة المصرية. وقد إعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطى وذلك من خلال الاسلوب التحليلى للإحصاءات والمؤشرات الخاصة بموضوع البحث ، وقد أوصت الدراسة بضرورة وجود خرائط إستثمارية للانشطة الصناعية المصرية ودراسات جدوى خاصة للأنشطة الصناعية التى يوجد بها ميزة نسبية بالاضافة إلى ضرورة تذليل العقبات التى تعوق حركة الاستثمارات بالاضافة إلى وجود مجموعة من الحوافز الاستثمارية تقدم من قبل الدولة على أن ترتبط بخطط التنمية الصناعية الموضوعة.

الكلمات المفتاحية: الصناعة المصرية ، الاختلالات الهيكلية للقطاع الصناعى ، القدرة التنافسية ، الصناعات التحويلية.

Abstract:

The industrial sector in Egypt contributes the largest share Percent in the GDP, contributing about 15% of the GDP structure in period (2006 / 2007-2016 / 2017). The the Egyptian economy holds many opportunities that can be exploited to achieve a good performance becuse The industrial sector in Egypt represented many of comparative advantages in many industrial activities that could be exploited to enhance the competitiveness of the industrial sector. However, the existence of several structural imbalances related to the industrial production base has negatively affected this sector. The research problem can be summarized in the analysis of the reality of the industrial sector in Egypt with a study of the main structural challenges and imbalances facing the industrial sector in Egypt. The research aims to analyze in detail the performance indicators of the industrial sector in Egypt with the study of the main challenges that facing the industrial sector in Egypt The study relied on the deductive method through the analytical method of statistics and indicators related to the subject of the research.

Keywords: Egyptian industrial Sector, structural imbalances of the industrial sector, Competitiveness of industrial sector , manufacturing industries.

تمهيد:

تحاول الدراسة إستعراض واقع الصناعة المصرية، من خلال مطلبين حيث يتناول المطلب الاول المؤشرات المختلفة المتعلقة بالقطاع الص

ناعى سواء من خلال إستعراض مؤشرات أداء القطاع الصناعى على المستوى الكلى ، وكذلك من خلال عرض المؤشرات المتعلقة بمساهمة القطاع الصناعى فى التوظف، والناتج المحلى الإجمالى، ومساهمتة فى التشغيل، وأيضاً نصيب القطاع الصناعى فى الإستثمارات المنفذة كما أننا نتناول أداء القطاع الصناعى فى هيكل الصادرات والواردات المصرية ، وفى هذا الجزء يتم تقييم أداء القطاع الصناعى بمقارنته بباقى الأنشطة الاقتصادية لمعرفة الوزن النسبى للقطاع الصناعى ككل وتطور أداءه فى تقييم على المستوى الكلى، ثم ننتقل فيما بعد إلى تقييم أداء القطاع الصناعى من خلال تقييم أداء الصناعات التحويلية بهدف دراسة هيكل الصناعات التحويلية، وتأثير كل صناعة على هيكل الإنتاج الصناعى، ثم ننتقل فى محاوله لتقييم الأداء التنافسى للصناعة المصرية من خلال مقارنته ببعض الدول التى تتمتع بظروف مشابهة، أما المطلب الثانى فى هذا البحث نحاول من خلاله معرفة أهم التحديات والاختلالات الهيكلية التى يعانى الاقتصاد الصناعى منها والتى تحد من قدرته التنافسية , وذلك من خلال إستعراض جوانب الاختلالات فى جانب العمالة وهيكل التصنيع وأيضاً جوانب القصور فى أساليب التخطيط الصناعى من قبل الدولة، ونحاول من خلال هذا المطلب وضع إطاراً لطبيعة التحديات، والاختلالات التى يعانى الاقتصاد المصرى منها.

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث فى دراسة واقع قطاع الصناعة فى مصر وأبرز التحديات التى تواجه هذا القطاع ومن ثم تؤثر على تنافسيته ، فى ضوء دراسة المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالقطاع الصناعى فى مصر وكذلك مؤشرات تنافسية القطاع الصناعى ومن ثم تحديد أبرز الاختلالات الهيكلية التى تواجه هذا القطاع.

أهمية البحث :

تتمثل أهمية البحث فى كونه دراسة تحليلية تفصيلية تعتمد على الدمج بين عدد كبير من مؤشرات قطاع الصناعة المصرية ومؤشرات التنافسية مع عدد من الدول ذات الهياكل الاقتصادية المشابهة ومن ثم تحديد أبرز الاختلالات التى تحول دون إنطلاق قطاع الصناعة فى مصر.

ندرة الدراسات و الابحاث المتعلقة بتحليل هيكل الصناعة المصرية والاختلالات التى تحول دون إنطلاقة.

أهداف البحث :

تتمثل أهداف البحث فى النقاط التالية:

- تحليل المؤشرات الكلية للقطاع الصناعى فى مصر.
- دراسة مؤشرات التنافسية الخاصة بقطاع الصناعة فى مصر.
- الوقوف على أبرز الاختلالات الهيكلية التى يعانى منها القطاع الصناعى فى مصر.

فروض البحث :

تقوم الدراسة على إختبار مدى صحة الفرضية القائلة أن:

((ضعف التخطيط الصناعى والهياكل الانتاجية للقطاع الصناعى المصرى إدى إلى إضعاف القدرة التنافسية القطاع الصناعى المصرى)).

حدود البحث:

الحدود المكانية: جمهورية مصر العربية الحدود الزمنية: الإعتماد بيانات سنوية فى تحليل المؤشرات الخاصة بقطاع الصناعة وفقاً لما هو متاح من إحصائيات ودوريات متعلقة بالقطاع الصناعى.

منهج البحث :

منهجية البحث: المنهج الاستنباطى حيث يقوم البحث بدراسة مجموعة من الظواهر الكلية المتعلقة بدراسة الاختلالات والمعوقات الخاصة بالصناعة المصرية والتى تحول دون إنطلاقة.

أسلوب البحث: يقوم البحث باستخدام الأسلوب التحليلي وذلك من خلال تحليل المؤشرات والاجصائيات المتعلقة بموضوع البحث مع مقارنة بعض مؤشرات الخاصة بالقطاع الصناعى لبعض الدول بهدف المقارنة وكذلك الابحاث والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث.

هيكل االبحث :

سوف يتم تقسيم هذا البحث إلى مطلبين رئيسين ونقاط فرعية على النحو التالى:

المطلب الأول: تحليل المؤشرات الاقتصادية المختلفة المتعلقة بقطاع الصناعة فى مصر.

أولاً: الدراسات السابقة.

ثانياً: مؤشرات الصناعة المصرية على المستوى القومى.

ثالثاً: تحليل الاداء التصديرى لقطاع الصناعة فى مصر.

رابعاً: بعض مؤشرات تنافسية قطاع الصناعة فى مصر مع بعض الدول المقارنة.

المطلب الثانى: تحليل أبرز التحديات والاختلالات الهيكلية التى يعانىمنها قطاع الصناعة فى مصر.

أولاً: أبرز الإختلالات الهيكلية المتعلقة بمناخ الإستثمار وهيكل الإنتاج الصناعى فى مصر.

ثانياً: أبرز الإختلالات الهيكلية المتعلقة بتكنولوجيا التصنيع.

ثالثاً: المشكلات المتعلقة بقدرة الصادرات الصناعية النفاذ إلى الأسواق الخارجية.

المطلب الأول: المؤشرات العامة للقطاع الصناعى فى مصر

تحاول الدراسة من خلال هذا المطلب إلقاء الضوء على المؤشرات العامة للصناعة المصرية من خلال إستعراض أهم مؤشرات الصناعة المصرية خلال الأعوام (٢٠٠٦-٢٠١٧) ، والتى تمكننا من معرفة الواقع الاقتصادى للصناعة المصرية والتطورات التى طرأت عليها ، ومساهمة الصناعة المصرية فى الناتج المحلى الإجمالى ومقارنتها بباقى القطاعات الاقتصادية ، بالإضافة إلى طرح الأداء التصديرى للصناعة ومدى تأثيرها على هيكل الصادرات المصرية ، وإستعراض أهم المؤشرات التى تشرح التأثيرات الاقتصادية على المستوى الكلى ، ويختتم المبحث بطرح لبعض مؤشرات التنافسية والتى توضح المستوى التنافسى فى مقارنة مع بعض الدول المشابهة لمصر من حيث الهياكل الاقتصادية ، وسوف نستعرض هذه المؤشرات من خلال دراسة مؤشرات الصناعة المصرية على

المستوى القومى ثم تقييم الأداء التصديرى للصناعة المصرية، بالإضافة إلى مؤشرات تقييم الأداء الصناعى للصناعات التحويلية، وأخيرا مؤشرات تنافسية الأداء الصناعى المصرى بالمقارنة مع بعض الدول.

أولاً: الدراسات السابقة:

هناك عدداً من الدراسات السابقة التى حاولات تناول بعض الجوانب المتعلقة بأداء القطاع الصناعى والتى حاولت توضيح بعض المعوقات التى تواجه القطاع الصناعى وهى على النحو التالى:

ايمان محب زكى(٢٠٠٤)، "معوقات صادرات العالم الثالث ووسائل تنميتها " ، رسالة ماجيستير ، كلية التجارة جامعة الاسكندرية.

وقد تناولت تلك الدراسة تحليل المعوقات التى تحول دون نمو الصادرات فى العالم الثالث، وقد إعتمدت تلك الدراسة على تحليل معوقات نمو الصادرات الصناعية فى مصر، وقد إعتمدت تلك الدراسة المنهج الوصفى التحليلى بالإعتماد على عدد من الكتابات والدوريات المتعلقة بموضوع البحث، وقد أوصت تلك الدراسة بضرورة تطوير أداء القدرة التنافسية للقطاع الصناعى بهدف تنمية قدراته على المنافسة فى الاسواق المفتوحة.

محمد عبدالواحد اسماعيل(٢٠١٥) ، "تحليل القدرة التنافسية للصناعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر بالتطبيق على صناعة الجلود"، رساله دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة،جامعة الزقازيق .

تتمثل مشكلة الدراسة فى ضعف القدرة التنافسية للصناعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر كما تحيط بها الكثير من التحديات والمعوقات والمنافسة الشديدة سواء فى الأسواق المحلية أو الدولية، لذا يجب تحليل الوضع التنافسى لمصر على جميع المستويات لتقديم التسهيلات و الآليات اللازمة لدعم القدرة التنافسية .تنبع أهمية الدراسة من أهمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة فى الاقتصاد المصرى وذلك من خلال دورها المؤثر فى تحقيق التنمية الاقتصادية و تقليل حدة التفاوت بين الطبقات نتيجة الروابط الأمامية و الخلفية التي تنشأ بين تلك الصناعات وغيرها وتوفير فرص العمل للحد من انتشار ظاهرة البطالة من خلال توفير فرص التوظف.
وقد أرجعت تلك الدراسة ضعف أداء الصناعات الصغيرة و المتوسطة فى مصر إلى إفتقارها للقدرة التنافسية التى تمكنها من المنافسة المحلية والعالمية، و يقتضي ذلك الأمر وجود قطاع للصناعات الصغيرة و المتوسطة يتمتع بالقدرة على المنافسة، و ذلك من خلال دور الدولة والمؤسسات ووضع الآليات و تقديم المزايا الاجتماعية والحوافز الاقتصادية خلال السنوات القادمة بغية دعم قدرتها التنافسية وذلك بالتطبيق على صناعة الجلود فى مصر.

سعيد صبيح يس ، (٢٠١٨)، "العناقيد الصناعية والتحالفات الاستراتجية لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة(دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى)"، رسالة دكتوراة ، قسم الاقتصاد والمالية العامة، كلية الحقوق جامعة بنها.

حاولت تلك الدراسة تحليل بعض الجوانب التى تعوق نمو القطاع الصناعة المصرية وهى قصور أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد إعتمدت تلك على المنهج الوصفى فى تحليل مشكلة البحث من كتابات متعلقة بموضوع البحث، وقد توصلت تلك الدراسة إلى أن ضعف الروابط الامامية والخلفية وضعف أداء الصناعات المغذية هو أحد أوجه الضعف فى أداء الصناعة المصرية، وقد

أوصت تلك الدراسة بإستخدام العناقيد الصناعية بهدف تعميق التصنيع المحلى ودعم الصناعات المغذية الصغيرة والمتوسطة.

وتختلف تلك الدراسة عن الدراسات السابقة فى كونها تتناول بشىء من التفصيل الاختلالات الهيكلية التى تحول دون إنطلاق الصناعة المصرية من العديد من جوانبها فى حين ركزت الكثير من الدراسات السابقة على أحد الاختلالات التى تعانى منها الصناعة المصرية ومحاولة توصيفها وتقديم تصور لحل تلك المشكلة دونما التطرق إلى الاختلالات التى يعانى منها القطاع الصناعى المصرى من جوانبه المختلفة.

ثانياً: مؤشرات الصناعة المصرية على المستوى القومى:

ونقوم فيها بعرض أهم المؤشرات التى تساعد على فهم مدى مساهمة القطاع الصناعى فى الاقتصاد على المستوى الكلى من خلال إستعراض مؤشرات مثل معدل نمو الإنتاج الصناعى ومساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى ، وكذا مساهمة القطاع الصناعى فى التشغيل ، وحجم وهيكل الاستثمارات فى القطاع الصناعى، وذلك مع مقارنته بالاداء الاقتصادى لباقى القطاعات الاقتصادية الاخرى ، وذلك من خلال المؤشرات الآتية:

تطور الإنتاج الصناعى فى مصر ونسبة مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى:

ونوضح من خلال هذه النقطة توضيح الوزن النسبى للنتاج الصناعى بالمقارنة بالناتج المحلى الإجمالى (GDP) وكذلك توضيح معدل نمو الناتج الصناعى فى مصر وذل على النحو التالى:

جدول رقم (١)
تتطور الناتج الصناعى ومساهمة الناتج الصناعى فى GDP
(بالأسعار الثابتة وفقاً لتكلفة عوامل الإنتاج)
خلال الفترة (٢٠٠٦/٠٧-٢٠١٦/١٧)

السنة	الإنتاج الصناعى (بالمليار جنيه)	معدل نمو الناتج الصناعى	إجمالى الناتج المحالى الإجمالى (بالمليار جنيه)	نسبة مساهمة الإنتاج الصناعى فى GDP
2006/2007	108.42	-	710.39	15.262%
2007/2008	117.29	8.177%	761.40	15.404%
2008/2009	122.16	4.154%	796.84	15.330%
2009/2010	128.67	5.327%	837.74	15.359%
2010/2011	127.41	-0.972%	853.97	14.920%
2011/2012	128.68	0.994%	873.05	14.739%
2012/2013	131.72	2.366%	892.50	14.759%
2013/2014	139.10	5.595%	918.54	15.143%
2014/2015	146.34	5.205%	949.51	15.412%
2015/2016	146.65	0.217%	971.40	15.097%
2016/2017	152.04	3.676%	1006.09	15.112%
متوسط الفترة	-	3.474%	-	15.14%

*المصدر: حسبت إعتماداً على بيانات السلاسل الزمنية ، بيانات الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج ، البنك المركزى

http://www.cbe.org.eg/_layouts/xlviewer.aspx?id=/Time%20Series%20Documents/GDP/GDP%20at%20factor%20cost%20(constant)/GDP_factor%20cost_Constant%20prices_Annual.xls.xlsx&DefaultItemOpen=1

*البيانات السابقة مقومة بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

ويتضح لنا من الجدول رقم (1) مايلى:

أ. فيما يتعلق بمعدل نمو الناتج الصناعى خلال الفترة (٢٠٠٦/٢٠٠٧-٢٠١٦/٢٠١٧) فقد حقق فى المتوسط تلك الفترة ٣,٤٧٪ على أساس سنوى مع وجود تذبذبات فى تلك النسبة حيث بلغ معدل نمو الناتج الصناعى حده الأقصى فى العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ حيث بلغ ٨ % فى حين إنخفض ليصل إلى أدنى مستوياته فى العام ٢٠١٠/٢٠١١ حيث بلغ ٠,٩٩٤٪ فى العام ٢٠١١/٢٠١٢ كنيجة للتقلبات السياسية فى تلك الفترة.

ب. أما عن نسبة مساهمة الناتج الصناعى فى الناتج المحلى الإجمالى فلم تشهد تذبذبات سواء صعوداً أو هبوطاً وقد بلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى لمتوسط الفترة (٢٠٠٦/٢٠٠٧-٢٠١٦/٢٠١٧) ١٥,١٤٪ من جملة الناتج المحلى الإجمالى وهو ما يعب عن ثبات فى هيكل الصناعة وكذلك الطاقة الإنتاجية للقطاع الصناعى فى مصر.

مساهمة القطاع الصناعى فى الناتج المحلى الإجمالى:

ويعكس هذا المؤشر مساهمة القطاع الصناعى فى الناتج المحلى الإجمالى حيث يعبر الناتج المحلى الإجمالى عن مجموع ما أنتج من سلع وخدمات داخل الحدود الجغرافية لدولة ما فى فترة زمنية معينة غالباً سنة ، وتعبر الزيادة فى الناتج المحلى الإجمالى عن النمو الاقتصادى الإيجابى ، ويعبر هذا المؤشر عن حجم القطاع الصناعى ومدى مساهمته فى مجمل الاقتصاد الوطنى وذلك بوضعه فى مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الاخرى كما يلى:

جدول رقم (٢)
تطور الهيكل القطاعى للناتج المحلى الإجمالى (%)

الانشطة الاقتصادية	/٠٤ ٢٠٠٣	/٠٥ ٢٠٠٤	/١٠ ٢٠٠٩	/١١ ٢٠١٠	2016/17	2017/18	متوسط الفترة (٢٠٠٣/٠٤-٢٠١٧/١٨)
الزراعة والغابات والصيد	١٥,١٠٪	١٤,٨٦٪	١٣,٩٩٪	١٤,٥١٪	١١,٦٩٪	١١,٤٩٪	12.84%
البترول والغاز الطبيعى	١٢,٥٨٪	١٢,٦٤٪	١٤,٤٠٪	١٤,٨٩٪	٩,٥٩٪	١١,٠٦٪	13.64%
الصناعات التحويلية	١٨,٣٣٪	١٧,٧٦٪	١٦,٨٨٪	١٦,٥٠٪	١٦,٧٤٪	١٦,٦٧٪	16.69%
أ- تكرير البترول	٠,٩٣٪	٠,٩٨٪	١,٠٩٪	١,١٣٪	٣,٩٣٪	٣,٨٦٪	2.45%
ب- صناعات تحويلية اخرى	١٧,٣٩٪	١٦,٧٨٪	١٥,٧٩٪	١٥,٣٧٪	١٢,٨٠٪	١٢,٨١٪	14.24%

الانشطة الاقتصادية	/٠٤ ٢٠٠٣	/٠٥ ٢٠٠٤	/١٠ ٢٠٠٩	/١١ ٢٠١٠	2016/17	2017/18	متوسط الفترة (٢٠٠٣/٠٤-٢٠١٧/١٨)
تشييد وبناء	٤,٠٥٪	٣,٩٦٪	٤,٥٧٪	٤,٥٨٪	٥,٧٢٪	٥,٩٢٪	**4.58%**
النقل والتخزين	٤,٣١٪	٤,٢٦٪	٤,١١٪	٤,٠٧٪	٤,٦٧٪	٤,٦٥٪	**4.26%**
قناة السويس	٣,٣٥٪	٣,٩٧٪	٢,٢٤٪	٢,٢٣٪	٢,٢٥٪	٢,٢٤٪	**2.55%**
تجارة الجملة والتجزئة	١١,١٠٪	١١,١٢٪	١١,٦٢٪	١١,٥٠٪	١٣,٨٨٪	١٣,٧٨٪	**12.06%**
الوساطة المالية و الانشطة المساعدة	٥,٣٤٪	٥,٢١٪	٣,٥٧٪	٣,٤٢٪	٣,٩٢٪	٣,٨٤٪	**4.04%**
الحكومة العامة	١٠,١٤٪	١٠,٢١٪	٩,٩٩٪	١٠,٢١٪	٨,٨٥٪	٧,٣٧٪	**9.52%**
خدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية	٣,٠١٪	٢,٩٨٪	٣,٩٧٪	٣,٩٣٪	٥,٠٧٪	٥,٠٠٪	**4.19%**
باقى الانشطة الاقتصادية	١٥,٩٤٪	١٢,٩٧٪	١٤,٦٦٪	١٤,١٦٪	**17.62%**	**15.35%**	**15.62%**
الإجمالى	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠,٠٠ %	١٠٠,٠٠ %	١٠٠,٠٠ %	١٠٠,٠٠٪	١٠٠,٠٠٪

المصدر: حسبت بواسطة الدراسة , من قاعدة بيانات ومعلومات وزارة التخطيط والتعاون الدولى ,جدول رقم (١) بالملحق الاحصاء.

يتضح لنا من الجدول رقم (٢) النتائج التالية:

أ- فيما يتعلق بالقطاع الصناعى: يتضح لنا أنه يمثل أكبر نسبة مساهمة فى الناتج المحلى الإجمالى ومن هنا تكمن أهمية القطاع الصناعى كمحرك لعملية التنمية، وعلى الرغم من الإنخفاض فى السنوات الأخيرة فى نسبة المساهمة فى الناتج المحلى الإجمالى الا أنه ظل يحافظ على المرتبة الأولى فى هيكل الناتج المحلى الاجمالى وقد شهد إنخفاضات متتالية حيث إنخفض من ١٧,٣٩ % عام ٢٠٠٤ ليصل إلى أدنى مستوياته عام ٢٠١٧/١٨ حيث وصل إلى ١٢,٦ % ,ثم شهد أرتفاعات طفيفة خلال السنوات وقد حققت الصناعات التحويلية مساهمة فى الناتج المحلى الإجمالى لمتوسط الفترة(٢٠٠٣/٠٤-٢٠١٧/١٨) تقدر بنحو ١٤,٢%.

ب- أما فيما يتعلق بالقطاع الزراعى فيأتى فى المرتبة الثالثة بعد الصناعة ، و البترول والغاز الطبيعى وقد شهد القطاع الزراعى إنخفاضات متتالية بداية من العام ٢٠٠٤ إلى العام ٢٠٠٨ حيث إنخفض من ١٥,١ % عام ٢٠٠٤ ليصل إلى أدنى مستوياته عند ١١,٤٩٪ عام ٢٠١٧/١٨ ويساهم القطاع الزراعى بنحو ١٢٪ من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى وذلك لمتوسط الفترة (٢٠٠٣/٠٤-٢٠١٧/١٨).

ت- يأتى البترول والغاز الطبيعى فى المرتبة الثانية بعد الصناعةوحيث حقق نسبة مساهمة بلغت ١٣,٦٤ % لمتوسط الفترة (٢٠٠٣/٠٤-٢٠١٧/١٨) وقد شهدت تلك النسبة زيادة فى الفترة

(٢٠٠٣/٠٤-٢٠١١/١١) حيث إنخفضت من ١٢ % لتصل إلى ١٤,٨٩٪ فى حين إنخفضت بعد ذلك لتصل إلى ١١,٠٦٪ فى العام ٢٠١٧/١٨ .

ث- ويأتى فى المرتبة الرابعة من حيث المساهمة فى الناتج المحلى الإجمالى أنشطة تجارة الجملة والتجزئة ونسبة مساهمة هذا النشاط الاقتصادى مستقر حيث إن الإرتفاع والإنخفاض فى مؤشرها طفيف حيث تتراوح ما بين ١٠,٣٥ % وهو أدنى مستوياتها وحدث فى العام ٢٠٠٧ إلى أعلى مستوياتها وهو ١١,٦٢ % وذلك فى العام ٢٠١٠ وقد ساهم هذا النشاط بنحو ١٢,٠٦ % لمتوسط الفترة (٢٠٠٣/٠٤-٢٠١٧/١٨).

ج- ويأتى فى المرتبة الخامسة أنشطة الحكومة العامة وتتراوح مساهمته ما بين ١٠ % إلى ٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى وقد وصلت إلى أعلى مستوياتها فى العام ٢٠١١ حيث وصلت إلى ١٠,٢٠٥ % وحققت أدنى مستوياتها فى العام ٢٠١٧/١٨ حيث وصلت الى ٧,٣٧ %.

ح- أما باقى الأنشطة فإن نسب مساهمتها تتراوح ما بين ١ % إلى حد أقصى ٥٪ ولكن يجدر الإشارة هنا إلى أن نسبة مساهمة أنشطة التعليم والصحة والخدمات الشخصية ٤٪ وهذا يعكس خللاً هيكلياً فى الاقتصاد المصرى فعلى رغم أهمية تلك الأنشطة كلعب أساسى فى التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية بالتبعية إلا أن نسبة مساهمتها لم تتعد فى أقصى مستوياتها ٥,٠٥ % وذلك فى العام٢٠١٦/١٧, ويعذى ذلك إلى ضعف الإستثمارات الموجهة لتلك الأنشطة الاقتصادية وذلك وفقاً لهيكل توزيع الإستثمارات المنفذة والتى سيتم توضيحها فى الجدول التالى.

١. توزيع الإستثمارات المنفذة على القطاعات الاقتصادية المختلفة:

ونستعرض من خلال هذا المؤشر مساهمة القطاع الصناعى فى مجمل الإستثمارات المنفذة وكذا مقارنتها ببعض القطاعات الاقتصادية الأخرى , وذلك خلال الأعوام التسعة الأخيرة , وذلك يساعدنا فى فهم مدى تأثير القطاع الصناعى على الإستثمارات , وتأثير ذلك على حجم الإنتاج ومعدلات النمو فى القطاع الصناعى , وذلك من خلال الجدول التالى:

جدول رقم (٣)

التوزيع القطاعى للإستثمارات المنفذة خلال الفترة (٢٠٠٣/٠٤-٢٠١٧/١٨) **(%)**

القطاعات الاقتصادية	2003/04	2004/05	2010/11	2011/12	2016/17	2017/18	متوسط الفترة (٢٠٠٣/٠٤-٢٠١٧/١٨)
الزراعة	9.50%	7.69%	2.98%	2.18%	3.37%	3.43%	4.15%
البترول الخام	5.50%	5.57%	5.32%	3.28%	1.85%	0.64%	6.50%
الغاز الطبيعى	10.49%	12.29%	14.21%	22.06%	10.74%	10.40%	12.73%
استخراجات اخرى	0.08%	0.02%	0.00%	0.00%	2.78%	0.00%	1.05%
تكرير البترول	2.51%	7.36%	1.26%	4.17%	0.17%	0.26%	2.29%
تحويلية اخرى	5.00%	5.81%	9.12%	4.98%	8.76%	7.62%	11.06%

القطاعات الاقتصادية	2003/04	2004/05	2010/11	2011/12	2016/17	2017/18	متوسط الفترة (٢٠٠٣/٠٤- ٢٠١٧/١٨)
الكهرباء	9.24%	8.24%	7.37%	7.48%	24.22%	11.30%	7.94%
المياة	1.68%	1.66%	2.27%	2.07%	1.47%	0.97%	2.22%
التشييد والبناء	1.37%	1.23%	2.52%	0.69%	1.69%	1.75%	1.78%
النقل والتخزين	15.87%	13.01%	11.09%	12.56%	8.79%	7.97%	10.86%
الاتصالات	6.13%	6.54%	7.39%	5.75%	3.08%	3.03%	5.72%
قناة السويس	0.55%	0.32%	1.36%	0.87%	1.43%	1.25%	0.93%
تجارة الجملة والتجزئة	0.91%	1.15%	0.21%	0.12%	2.73%	1.70%	1.86%
الوساطة المالية والانشطة المساعدة	0.45%	0.72%	4.47%	3.57%	3.10%	2.74%	2.65%
التأمين والضمان الاجتماعى	0.02%	0.04%	0.38%	0.58%	0.02%	0.01%	0.22%
المطاعم والفنادق	3.14%	2.84%	0.00%	0.03%	0.65%	0.63%	1.05%
الأنشطة العقارية	9.25%	10.09%	2.51%	2.26%	10.87%	11.15%	7.61%
خدمات التعليم	4.90%	3.59%	14.10%	16.31%	3.54%	3.48%	5.86%
الخدمات الصحية	3.54%	3.24%	3.18%	2.69%	2.69%	1.92%	2.63%
خدمات اخرى	9.84%	8.58%	2.43%	1.93%	2.17%	1.32%	3.46%
	0.00%	0.00%	2.50%	2.15%	5.87%	5.03%	3.71%
	٠	0.00%	5.35%	4.25%	0.00%	20.80%	3.52%
	٠	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	2.61%	0.19%
		0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%

القطاعات الاقتصادية	2003/04	2004/05	2010/11	2011/12	2016/17	2017/18	متوسط الفترة (٢٠٠٣/٠٤-٢٠١٧/١٨)
الاجمالى العام	1.00%	1.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%

المصدر: حسبت بواسطة الباحث، من قاعدة بيانات ومعلومات وزارة التخطيط والتعاون الدولى ، جدول رقم (٢) بالملحق الاحصاء

يتضح لنا من الجدول رقم (٣) النتائج التالية:

أ- فيما يتعلق بالصناعات التحويلية: فقد شهدت تغيرات وتذبذبات فى حجم المنفذ فيها من الإستثمارات خلال الفترة(٢٠٠٣/٠٤) فإذا نظرنا إلى نصيبها فى حجم الإستثمارات المنفذة فقد كانت فى بداية السلسلة الزمنية تمثل ٥ % فى عام ٢٠٠٤ , ثم أخذت فى الإرتفاع بداية من العام ٢٠٠٥ حيث وصلت إلى قمة هذا الإرتفاع فى العام ٢٠٠٧ حيث كانت تمثل ٢٦٪ من جملة الإستثمارات المنفذة فى جميع الأنشطة الاقتصادية، ثم أخذ نصيبها من إجمالى الإستثمارات المنفذة فى الإنخفاض حيث وصل الإنخفاض إلى أدنى مستوياته فى العام ٢٠١٢ حيث كان يمثل ٤,٨٩ % وهذا يعكس خللاً جوهرياً فى هيكل الإستثمارات نظراً لما تمثله الصناعة من عنصر أساسى من عناصر التنمية الاقتصادية تتطلب ضخ المزيد من الإستثمارات لتحقق معدلات نمو متوازنة تخدم أهداف التنمية.

ب- اما فيما يتعلق بالقطاع الزراعى: فقد أتى فى المرتبة السادسة فى هيكل الإستثمارات المنفذة حيث أخذ نصيب الزراعة فى هيكل الإستثمارات فى الإنخفاض بداية من العام ٢٠٠٤ حيث كان يمثل فى ذلك العام ٩,٥ % من إجمالى الإستثمارات ثم أخذا فى الإنخفاض بداية من هذا العام حيث وصل إلى أدنى مستوياته فى العام ٢٠١٢ حيث كان يمثل ٢,١٨ % من إجمالى المنفذ من الإستثمارات , وهذا يعكس أيضاً خللاً كبيراً فى هيكل الإستثمارات فعلى رغم من أهمية القطاع الزراعى كمحرك للتنمية فإن حجم الإستثمارات المنفذة فية يتضاءل عاماً بعد عام وذلك يؤدى إلى وجود إقتصاد هش يعتمد فى مجمله على قطاع الخدمات ويؤثر بشكل كبير على إستدامة عملية التنمية.

ت- الغاز والبترول والإستخراجات الأخرى: شهد هذا النشاط الاقتصادى بوجه عام إرتفاعاً فى السنوات العشر الاخيرة بإستثناء العامين ٢٠٠٧ , ٢٠١١ حيث إنخفض من ٢٢,٦٩ % عام ٢٠٠٦ إلى ١٧ % عام ٢٠٠٧ , كما أنه إنخفض من ٢٦,٤٤ % عام ٢٠١١/١٢ إلى ١٠,٢٦ % عام ٢٠١٧/١٨ , ويعد هذا النشاط الاقتصادى فى المرتبة الأولى من حيث إستحواذه على النصيب الأكبر من الاستثمارات المنفذة لاسيما على حساب قطاعات أخرى مثل القطاع الزراعى ، والجدير بالإشارة هنا أن معظم الاستثمارات فى هذا القطاع تتم من خلال إستثمارات حكومية وفقاً للتقسيم القطاعى للاستثمارات فى القطاعين العام والخاص ، وهذا الجانب أيضاً يوضح خللاً آخر فى هيكل الإستثمارات فعلى الرغم أنه مصدر رئيسى للدخل القومى إلا أنه قد جاء على حساب أنشطة أخرى ربما لا يقبل عليها الإستثمار الخاص يأتى فى مقدمتها القطاع الزراعى ، أيضاً أثرت على الإستثمارات الموجهة لخدمات التعليم والصحة.

ث- الانشطة العقارية وتعد من الأنشطة الاقتصادية التى أستحوذت على نصيب كبير ومتزايد من الإستثمارات وخاصة خلال الأعوام الخمسة الأخيرة حيث إرتفعت من ٦,٥١ % عام ٢٠٠٨ لتصل إلى أعلى مستوياتها عند ١٦,٣١ % فى العام ٢٠١٢ , وهو ما يعكس الإقبال الكبير على الإستثمار العقارى من القطاع الخاص كمخزن للقيمة وذات ربحية عالية وأقل من حيث المخاطر التى يواجه وخاصة بعد الثورة وظروف عدم الإستقرار السياسى.

ج- خدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية: وعلى الرغم من أهمية تلك الخدمات ودورها الفعال فى الرفع من كفاءة المورد البشرى كمحرك أساسى لأى عملية تنمية يؤثر على جميع الأنشطة الاقتصادية فإن نصيب الإستثمارات الموجه لتلك الأنشطة فى حالة من النقصان المستمر وحيث إنخفضت نسبة مساهمته فى هيكل الإستثمارات من ٨,٤٤ % عام ٢٠٠٣/٠٤ ليصل إلى أدنى مستوياته عند ٤,٠٧٨ % عام ٢٠١٧/١٨ مرورا بسلسلة من الإنخفاضات بإستثناء العام ٢٠٠٩ حيث إرتفع من ٥,١ % عام ٢٠٠٨ ليصل إلى ٦,٣ % عام ٢٠٠٩ , وهذا أيضاً يعبر عن خلل فى هيكل الإستثمارت فعلى الرغم من أهمية تلك الأنشطة فان حجم المنفذ فيها من إستثمارات فى تناقص مستمر.

ح- النقل والتخزين: ويعد أيضاً من الأنشطة الاقتصادية التى حافظت على نسب مستقرة من إجمالى الإستثمارات المنفذة تراوحت ما بين ١٥,٨٧ % وهذا فى أعلى مستوياته عام ٢٠٠٤ و ١٠,٥ % فى عام ٢٠٠٧ وذلك عند أدنى مستوياته ثم أخذا فى الإرتفاع خلال السنوات الخمس الأخيرة فى السلسلة الزمنية وصلت إلى قمتها فى العام ٢٠١٢ حيث كانت تمثل ١٢,٥٥ % من جملة الإستثمارات المنفذة , والجدير بالذكر أن هذه النسبة تمثل خمس أضعاف الموجه من إستثمارات فى قطاع الزراعة فى هذا العام.

خ- اما باقى القطاعات فإن نصيبها من الإستثمار متفاوت ولكنه منخفض إذا ما قورن بالأنشطة الاقتصادية سابقة البيان ويتراوح نصيبها من الإستثمارات المنفذة ما بين ٠,٣ % الى أقصى مستوياتها وهو ٢ % حسب طبيعة كل نشاط إقتصادى ولكنها لاتؤثر بشكل كبير على هيكل الإستثمارات فى مجمله.

٢. مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة فى التشغيل:

ونتناول فى هذه النقطة تطور عدد المشتغلين فى الانشطة الاقتصادية المختلفة وتتطور عدد المشتغلين فى القطاع الصناعة ونسبته إلى إجمالى المشتغلين على مستوى الاقتصاد الكلى والذى يمكننا توضيحه على النحو التالى:

جدول رقم (٤)

التوزيع القطاعى للمشتغلين فى هيكل الاقتصاد القومى خلال الفترة(٢٠٠٤-٢٠١٦)

(%)

النشاط الاقتصادى	2004	2005	2011	2012	2015	2016	متوسط الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٦)
إجمالى عدد المشتغلين(بالمليون نسمة)	18.83	19.69	23.3	23.5	24.77	25.3	
الزراعة والصيد	31.8	30.9	29.2	27.1	25.8	25.6	28.80
تجارة الجملة و التجزئة	12	11.1	11	11	11.8	11.9	11.26
الصناعات التحويلية	11.1	11.5	9.8	11.1	11.2	11.4	11.22

النشاط الاقتصادى	2004	2005	2011	2012	2015	2016	متوسط الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٦)
إجمالى عدد المشتغلين(بالمليون نسمة)	18.83	19.69	23.3	23.5	24.77	25.3	
الادارة العامة والدفاع	10.3	9.6	8	8	7.2	6.8	8.23
التعليم	9.8	9.9	9.1	9.5	8.9	9	9.29
التشييد و البناء	7.5	8.5	11.6	11.8	12.1	11.9	10.70
التقل و التخزين والاتصالات	6.3	6.8	7.7	7	7.7	7.5	6.95
انشطة اقتصادية اخرى	11.2	11.7	13.6	14.5	15.3	15.9	13.55
الإجمالى	100	100	100	100	100	100	100.00

المصدر: كتاب مصر فى ارقام , الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء , الأعوام ٢٠٠٥ ــ ٢٠١٨.

https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104&Year=22988.

يتضح لنا من الجدول رقم(٤) الأنصبة النسبية للقطاعات المختلفة حيث جاء القطاع الزراعى فى المركز الأول حيث أنه يستوعب ما بين ٢٨,٨ % من العاملين فى كافة القطاعات لمتوسط الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٦) بينما يتبادل المركز الثانى والثالث الصناعات التحويلية وأيضاً تجارة التجزئة والجملة حيث تتراوح نسبة كل منهما ما بين ١١ % و ١٢ % ، ثم يليهم القطاع الحكومى والدفاع حيث يمثل مابين ١٠,٣ % و٧,٨ % وتشير المؤشرات إلى تراجع نسبة هذا النشاط فى هيكل التوظيف فى مصر ثم يليها العاملين فى قطاع التعليم والتشييد والبناء وأنشطة النقل والتخزين والإتصالات.

٣. تتطور الإنتاج الصناعى للصناعات التحويلية مقسماً على الانشطة الصناعية المختلفة:

نحاول من خلال هذه النقطة التعرف على الأهمية النسبية للصناعات المختلفة ومساهمتها فى إجمالى الناتج الصناعى فى مصر بهدف الوقوف على حجم التغير فى هيكل الأنشطة الصناعية المصرية وذلك على النحو التالى:

جدول رقم(٥)
تتطور الأهمية النسبية للأنشطة الصناعية المختلفة للصناعات التحويلية المصرية (بالأسعار الجارية) خلال الفترة (٢٠٠٢/٠٣-٢٠١٦/١٧)

الصناعة	٢٠٠٢/٠٣	٢٠٠٣/٠٤	٢٠٠٩/١٠	2010/11	2013/14	2016/17	متوسط الفترة (٢٠٠٢/٠٣-٢٠١٦/١٧)
الإجمالى العام(بالمليار جنيه)	٢١٥,٠٤٦	٢٣٤,٥٧٨	٤٠٩,١١	1195.5	1318.00	1534.7	
صناعات هندسية وإلكترونية وكهربائية	٢٩,٨٠%	٣٠,٧٠%	٨,٦٢٪	21.96%	24.82%	23.04%	23.16%
مواد غذائية ومشروبات وتبغ	٢٢,٩٠%	٢٣,٩٠%	١٤,٣٠%	19.94%	20.14%	20.34%	20.25%
كيماويات أساسية ومنتجاتها	١٥,٢٠%	١٥,٠٠%	٣٢,٨٠%	20.90%	20.83%	19.89%	20.77%
صناعات معدنية أساسية	١٦,٤٠%	١٦,٤٠%	٣٦,٠٠%	11.73%	11.05%	12.99%	17.43%
غزل ونسيج وملابس وجلود	١١,١٠%	١٠,٦٠%	٤,٤٣٪	8.30%	8.17%	10.09%	8.78%
مواد بناء وخذف وصينى	١,٥٠٪	١,٠٠٪	٠,٢٥٪	4.81%	5.47%	5.02%	3.01%
الورق ومنتجات الصباعة والنشر	٢,٩٠٪	٢,٨٠٪	٢,٣١٪	1.29%	1.94%	2.00%	2.21%
صناعات تحويلية أخرى	٣,٠٠٪	٢,٠٠٪	١,٠٠٪	7.65%	7.01%	6.05%	4.45%
الإجمالى العام	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٠%	100.00%

*المصدر: حسبت بواسطة الباحث ، إعتماداً على بيانات الجدول رقم (١) بالملحق الإحصائى ، وفقاً لكتاب الاحصائى السنوى باب الصناعات التحويلية ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، للسنوات (٢٠٠٢/٠٣-٢٠١٦/١٧).

يتضح لنا من الجدول رقم(٤-٢) أن الصناعات الهندسية تمثل نحو ٢٣,١٦٪ من قيمة الإنتاج الصناعى للصناعات التحويلية لمتوسط الفترة (٢٠٠٢/٠٣-٢٠١٦/١٧) يليها كلاً من الصناعات الغذائية والصناعات الكميائية والتى تمثل ٢٠٪ لكلاً منهما خلال لفترة ذاته ، ثم يليها الصناعات التعدينية والتى تمثل ١١٪ من جملة الناتج الصناعى يليها صناعات الغزل والنسيج والجلود والملابس الجاهزة بنحو ٨,٤٪ للفترة ذاتها.

أ. أما فيما يتعلق بهيكل الأهمية النسبية للأنشطة الصناعية فإننا يمكن توضيح التطور الذى حدث فيه من خلال الشكل التالى:

الشكل رقم (1)

مساهمة الأنشطة الصناعية المختلفة في الناتج الصناعى لعام ٢٠١١

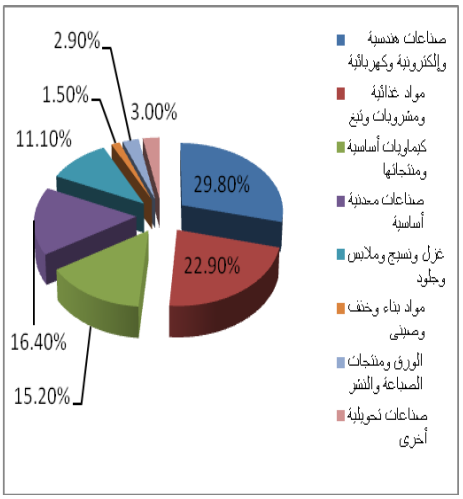

الشكل رقم(٢)

مساهمة الأنشطة الصناعية المختلفة في الناتج الصناعى لعام ٢٠١٧

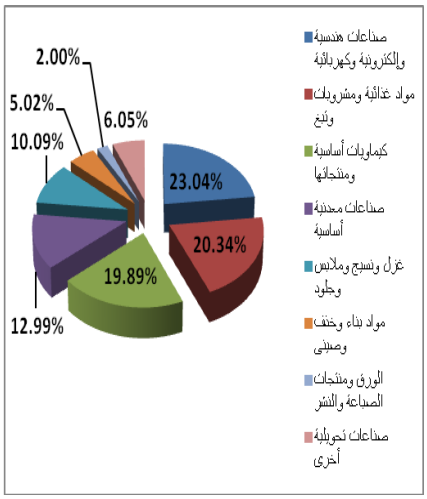

يتضح لنا من الشكل السابق أن هيكل مساهمة الصناعات المختلفة فى الناتج الصناعى لم يشهد تغير ملحوظ بإستثناء بعض التغيرات الطفيفة فى بعض الأنشطة الصناعية مثل زيادة مساهمة الصناعات الهنسية من ٢٣٪ عام ٢٠٠٢/٠٣ لتصل إلى ٢٩,٨٠٪ عام ٢٠١٦/١٧ ، زيادة مساهمة صناعة الغزل والنسيج من ٨,٣٪ عام ٢٠١١ لتصل إلى ١٠,٠٩٪ عام ٢٠١٧.

ب. وبناءاً على ما تقدم يمكننا القول أن قطاع الصناعة فى مصر لم يشهد طفرات كبيرة سواء فى معدلات نمو القطاع أو من حيث نسبة مساهمة القطاع فى الناتج المحلى الإجمالى ، أو حتى هيكل الأنشطة الصناعية المختلفة ، وهو ما يشير إلى ضرورية إعادة النظر فى هيكل الحوافز الإستثمارية والدعم المقدم من قبل الدولة وآليات العمل المتبعة فى تنمية هذا القطاع.

ثالثاً: تحليل الاداء التصديرى لقطاع الصناعة فى مصر:

ونناقش فى هذا الجزء أهم مؤشرات التى تتعلق بموقف التجارة الخارجية للصناعة المصرية سواء من حيث صادراتها أو الواردات منها وتحليلاً لهيكل الصادرات والواردات المتعلق بالصناعة المصرية وهو ما يساعد فى فهم قدرة الصناعة المصرية على النفاذ إلى الأسواق العالمية بالإضافة لوضع تحليل لهيكل الصادرات والورادات مع مقارنتها بباقى الأنشطة الاقتصادية:

١. الصادرات الصناعية مقسمة على الصناعات المختلفة:

ونستعرض من خلال هذا المؤشر مساهمة كل صناعة من الصناعات التحويلية فى الهيكل التصديرى للصناعات التحويلية وهذا يساعدنا على فهم الوزن النسبى لكل صناعة فى هيكل الصادرات الصناعية وذلك من خلال الجدول التالى:

جدول رقم (٦)
الهيكل التصديرى للصناعات التحويلية منسوب الى إجمالى الصادرات الصناعية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٧) (%)

الصادرات	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٦	٢٠١٧	متوسط الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٧)
إجمالى الصادرات (بالمليار جنيه)	٥٤,٣	٦٢,١	١٥٤,٨٥	١٨٣,٢٥	230.31	461.94	
الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	5.20%	6.70%	7.33%	6.04%	6.88%	5.52%	5.58%
الصناعات الكميائية	19.80%	23.80%	0.2243	22.80%	16.64%	18.31%	19.72%
الصناعات الكيماوية	9.90%	11.20%	17.13%	17.18%	11.09%	12.18%	12.94%
راتنجات ولدائن صناعية	9.90%	12.60%	5.30%	5.62%	5.55%	6.13%	7.65%
جلود ومنتجات جلدية	1.20%	1.20%	0.98%	0.71%	0.53%	0.44%	0.79%
خشب ومنتجات خشبية	0.30%	0.30%	0.20%	0.28%	0.20%	0.12%	0.25%
ورق ومنتجاته	1.10%	2.20%	2.36%	233.00%	1.14%	1.19%	18.16%
نسيج ومصنوعاته	22.60%	18.70%	16.72%	15.21%	11.64%	10.86%	14.77%
احذية واغطية	0.10%		0.10%	0.09%	0.02%	0.02%	0.06%
صناعات تعدينية غير معدنية	11.10%	6.1%	10.57%	11.96%	3.60%	3.47%	11.16%
الصناعات المعدنية الاساسية	32.70%	34.00%	15.20%	14.01%	11.63%	8.14%	16.64%
الصناعات الهندسية	4.50%	50.00%	6.74%	7.28%	8.35%	7.95%	9.70%

المصدر: حسبت إعتماداً على بيانات جدول رقم (٧-١٨) بالكتاب الاحصائى السنوى باب التجارة , قاعدة البيانات والمعلومات الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء.

https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104&Year=23508.

يتضح لنا من الجدول رقم (٢-٨) النتائج التالية:

أ- جاءت الصناعات المعدنية الأساسية فى المرتبة الأولى من حيث الصادرات الصناعية حيث تمثل قرابة ١٦,٦٤ % فى متوسط الفترة من (٢٠٠٤ -٢٠١٧) وقد شهدت هذا الصناعة تناقصاً مستمراً بداية من العام ٢٠٠٦ حيث إنخفضت من ٣٤ % من الصادرات الصناعية

لتصل إلى أدنى مستوياتها فى العام ٢٠١٧ حيث كانت تمثل ٨,١٤ % هذا يعنى تراجعاً حاداً فى مساهمتها فى هيكل الصادرات الصناعية فى الأعوام الخمس الاخيرة.

ب- كما جاءت فى المرتبة الثانية فى هيكل الصادرات الصناعية الصناعات الكيميائية والدوائية حيث تمثل ١٩,٧٢ % فى متوسط الفترة من (٢٠٠٤-٢٠١٧) وقد شهدت إستقراراً فى نسبة مساهماتها بداية من العام ٢٠٠٤ حيث كانت تمثل ١٩,٨ % من هيكل الصادرات ثم إرتفعت لتحقق أعلى مستوياتها فى العام ٢٠٠٨ حيث كانت تمثل ٢٦ % من إجمالى صادرات مصر من الصناعات التحويلية ثم بدات فى الإنخفاض لتستقر عند ١٨,٣١ % فى العام ٢٠١٧.

ت- وجاء قطاع النسيج ومصنوعاته فى المرتبة الثالثة حيث كان نصيبه فى متوسط الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٧) يمثل ١٤,٧٧ % , ولكن هذا القطاع قد شهد إنخفاضات متتالية فى نصيب القطاع فى هيكل الصادرات الصناعية حيث إنخفض نصيبه من ٢٢,٦ % عام ٢٠٠٤ ليصل إلى أدنى مستوياته فى العام ٢٠٠٨ حيث كان يمثل ١٤,١٥ من إجمالى الصادرات الصناعية.

ث- وتأتى فى المرتبة الرابعة الصناعات التعدينية غير المعدنية حيث تمثل نصيبها فى هيكل الصادرات ٩,٨ % فى متوسط الفترة من ٢٠٠٤-٢٠١٧ وقد شهدت هذه الصناعة تذبذباً من حيث نسبة مساهمتها فى هيكل الصادرات حيث حققت أعلى مستوياتها فى العام ٢٠٠٦ حيث تمثل ١٣,٥ % وإنخفضت إلى أدنى مستوياتها فى العام ٢٠١٠ وكان يمثل ٤,٦٣ %.

ج- جاءت الصناعات الهندسية فى المرتبة الخامسة حيث تمثل ٩,٧٠ % من إجمالى الصادرات الصناعية وشهدت تذابذباً واضحاً حيث إرتفعت من أدنى مستوياتها فى العام ٢٠٠٧ حيث كانت تمثل ١,٧ % من إجمالى الصادرات وإرتفعت لتصل إلى أعلى مستوياتها فى العام ٢٠٠٨ وذلك فى العام ٢٠٠٨ حيث مثلت ٩,٨٣ % ثم أخذت فى افى الارتفاع وأستقرت عند ٧,٩ % وذلك فى العام ٢٠١٧.

ح- تاتى الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ فى المرتبة السادسة وبنسبة ٥,٦١ % لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠١١ وقد لوحظ أن هذه الصناعة حققت أعلى نسبة مساهمة فى العام ٧,٣٣ % وذلك فى عام ٢٠١٠ وحققت أدنى مستوياتها فى العام ٢٠٠٨ حيث كانت تمثل ٤,٠٨ % من إجمالى الصادرات الصناعية وهو ما يعنى وجود إتجاه نحو الإرتفاع بداية من العام ٢٠٠٩.

خ- اما باقى الأنشطة الصناعية فقد جاءت مساهمتها فى الصادرات الصناعية ضئيلة ولم تتجاوز ١ % من الصادرات الصناعية وتتمثل فى صناعات الجلود والأخشاب والأثاث وصناعة الورق.

د- وفيما يتعلق بقطاع الجلود بشقية الجلو المدبوغة والمصنوعات الجلدية فإنها تمثل نسب ضئيلة للغاية فى هيكل الصادرات حيث لم تتجاوزفى متوسط الفترة ١ % وهذا ما يعكس ضعف هذا القطاع كأنعكاس لما يعنيه من إختلالات هيكلية تعوق انطلاقه.

ومن خلال تتبع هيكل الصادرات الصناعات التحويلية يتضح أن أهم الصادرات الصناعية فى مصر خلال الفترة من (٢٠٠٤-٢٠١٧) هى الصناعات الكيميائية ، والصناعات المعدنية الاساسية ، ثم قطاع المنسوجات يليهم قطاع الصناعات المعدنية غير التعدينية ويلاحظ تضاؤل نصيب الصناعات الهندسية وباقى الصناعات.

٢. الواردات الصناعية مقسمة على الصناعات المختلفة:

ونستعرض من خلال هذا المؤشر الواردات الصناعية مقسمة على الصناعات المختلفة وذلك للتعرف على هيكل الواردات الصناعية وهو ما يساعدنا على فهم الوزن النسبى لكل صناعة فى هيكل

الواردات وهو ما يساعد على تحديد الفجوة ما بين صادرات كل صناعة والواردات منها وذلك من خلال الجدول التالى:

جدول رقم (٩)

هيكل الواردات الصناعية منسوب إلى إجمالى الواردات الصناعية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٧) (%)

الواردات	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٩	٢٠١٠	2016	2017	متوسط الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٧)
الصناعات الغذائية والمشروبات و التبغ	8.80%	6.60%	3.85%	5.03%	6.42%	8.16%	6.84%
الصناعات الكيميائية	23.60 %	23.30 %	18.93 %	20.38 %	20.65 %	33.08 %	24.45 %
الصناعات الكيماوية	15.10 %	14.70 %	11.57 %	12.18 %	12.70 %	20.54 %	14.73 %
راتنجات ولدائن صناعية	8.50%	8.60%	7.36%	8.20%	7.95%	12.54 %	9.72%
جلود ومنتجات جلدية	0.10%	0.10%	0.12%	0.21%	0.14%	0.17%	0.15%
خشب ومنتجات خشبية	6.40%	6.10%	3.30%	3.34%	31.83 %	4.16%	6.62%
ورق ومنتجاته	3.80%	3.80%	3.44%	4.04%	2.91%	4.59%	3.85%
نسيج ومصنوعاته	4.30%	3.70%	7.47%	8.05%	6.63%	10.97 %	7.38%
احذية واغطية	0.30%	0.30%	0.25%	0.41%	0.28%	0.35%	0.32%
صناعات تعدينية غير معدنية	1.90%	1.70%	1.55%	1.24%	0.91%	1.85%	2.01%
الصناعات المعدنية الاساسية	14.80 %	17.50 %	22.41 %	19.71 %	15.59 %	23.67 %	20.61 %
الصناعات الهندسية	34.00 %	35.80 %	38.67 %	37.60 %	14.64 %	13.00 %	27.38 %
إجمالى الصناعات التحويلية	100	100	100	100	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: حسبت إعتماداً على بيانات جدول رقم (٨-١٨) بالكتاب الاحصائى السنوى باب التجارة , قاعدة البيانات والمعلومات الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء.

https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104&Year=23508.

ومن واقع الجدول رقم (٩) يتضح لنا الآتى:

أ- يتصدر هيكل الواردات الصناعية الصناعات الهندسية حيث تمثل ٢٧,٣٨ % من إجمالى الواردات الصناعية لمتوسط الفترة (٢٠٠٤- ٢٠١٧) وتعبر هذه النسبة المرتفعة لنصيب الصناعات الهندسية من الواردات عن خلل هيكلى فى الصناعة المصرية حيث ضعف القدرة

التنافسية للصناعات الهندسية المصرية بالإضافة إلى ضعف المكون التكنولوجى فى الصناعة وهو ما يجعل التصنيع المحلى غير قادر على المنافسة مع المنتج الأجنبى , وتمثل الواردات من الآلات والأجهزة الكهربائية (٢٢,٥١ %) من إجمالى الواردات بينما تمثل معدات النقل ٧,٠٧٨ % من إجمالى الواردات الصناعية.

ب- تأتى الصناعات الكميائية فى المرتبة الثانية بعد الصناعات الهندسية حيث تمثل ٢٤,٤ % عن متوسط الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٧) وقد شهدت واردات تلك الصناعة إنخفاضاً حيث إنخفض نصيبها من الواردات الصناعية من ٢٣,٦ % عام ٢٠٠٤ لتصل إلى أدنى مستوياتها فى العام ٢٠٠٩ حيث بلغت ١٣,٤٩ % ثم إرتفعت لتصل إلى ١٦,٥ % عام ٢٠١١ ثم إرتفعت لتصل إلى ٣٣٪ عام ٢٠١٧.

ت- ويأتى فى المرتبة الثالثة فى هيكل الواردات الصناعية الصناعات المعدنية الأساسية حيث تمثل ١٦,١٣ % من إجمالى الواردات الصناعية وقد شهدت تحركات طفيفة سواء باتجاة الإرتفاع او الإنخفاض وقد حققت أدنى نسبة لها فى العام ٢٠٠٤ حيث كانت تمثل ١٤,٥ % ثم شهدت إرتفاعاً وصل الى أقصاه فى العام ٢٠٠٨ حيث كانت تمثل ١٨,٦٥ % من إجمالى الواردات ثم إنخفضت لتصل إلى ١٥,٢٦ % عام ٢٠١١ ثم إرتفعت نبتها فى هيكل الواردات لتصل إلى ٢٣,٦٪ عام ٢٠١٧.

ث- يأتى فى المرتبة الرابعة فى هيكل الواردات الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ حيث تمثل فى متوسط الفترة من (٢٠٠٤-٢٠١٧) ٦,٨ % من إجمالى الواردات الصناعية ، ووقد شهدت هذه النسبة تقلبات خلال تلك الفترة حيث إنخفض نصيب الصناعات الغذائية من ٨,٨ % عام ٢٠٠٤ ليصل إلى أدنى مستوياته فى العام ٢٠٠٩ حيث مثلت ٢,٧٤ % من إجمالى الواردات ثم أخذت فى الإرتفاع لتصل إلى ٥ % فى العام ٢٠١٠ ثم إرتفعت لتصل إلى ٨,١٦ % عام ٢٠١٧ وبذلك فقد شهدت تلك الصناعة تقلبات فى السنوات الماضية من حيث هيكل الواردات الصناعية.

ج- ويلى الصناعات الغذائية من حيث الأهمية النسبية فى هيكل الواردات الصناعات التالية وبالترتيب: نسيج ومصنوعاته , خشب ومنتجات خشبية , ورق ومنتجاته , جلود ومنتجات جلدية وقد حققت تلك الصناعات وبنفس الترتيب السابق النسب التالية هيكل الواردات ٦,٦٠١ % , ٧,٣ % , ٣,٨٥ % , ٠,١٠٥ % وكما يتضح لنا ضعف تأثير تلك الصناعات على هيكل الواردات الصناعية.

ح- ويتضح مماسبق ان أكثر الواردات الصناعية تاتى من الصناعات الهندسية والتى تحتاج إلى دراسة وافية لتطويرها بالشكل الذى يستطيع معه الإنتاج المحلى منافسة الإنتاج المستورد منه بالتالى تلبية الطلب المحلى المتزايد على تلك السلع وخاصة الآلات والأجهزة الكهربائية.

خ- بعض مؤشرات الأداء التصديرى لقطاع الصناعات التحويلية المصرية:

ونتعرف من خلالها على صادرات الصناعات التحويلية إلى إجمالى الصادرات وأيضاً معدلات نموها , ومعدلات تغطية الصادرات من الصناعات التحويلية للواردات من الصناعات التحويلية بالإضافة إلى معدلات نمو الواردات وذلك بهدف الوقوف على حجم التطور فى كلا من الصادرات والواردات المصرية مع الاشارة إلى أن الفترة التى أعقبت الإصلاح الاقتصادى قد شهدت تطور فى قيمة كلا من الصادرات والواردات وذلك كنتيجة للتغيرات التى حدثت فى سعر الصرف كنيجة لإتباع سياسة تحرير سعر الصرف من خلال الجدول التالى وذلك عن الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٧):

جدول رقم (١٠)
بعض مؤشرات الاداء التصديرى لقطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٧)
(القيمة: القيمة بالمليون جنيه)

البيان	صادرات الصناعات التحويلية	واردات الصناعات التحويلية	نسبة تغطية الصادرات الصناعية للواردات الصناعية	نسبة صادرات الصناعات التحويلية الى إجمالى الصادرات(%)	نسبة واردات الصناعات التحويلية الى إجمالى الواردات(%)	معدل النمو السنوى للصادرات الصناعية التحويلية(%)	معدل النمو السنوى لواردات الصناعية التحويلية (%)
٢٠٠٤	٣١٣٢٣	٥٥٨٩٧	٪٥٦,٠٤	٪٦٥,٧٠	٪٧٠,١٢	-	-
٢٠٠٥	٤٠٤٤٨	٨٠١٨٥	٪٥٠,٤٤	٪٦٥,٦٤	٪٦٩,٩٢	٪٢٩,١٣	٪٤٣,٤٥
٢٠٠٦	٤٩٤٣٨	٨٢٠٣٤	٪٦٠,٢٧	٪٦٢,٦٩	٪٦٩,٢٤	٪٢٢,٢٣	٪٢,٣١
٢٠٠٧	٦٤٧٦٧	١٠١٦٠٥	٪٦٣,٧٤	٪٨٤,٨٣	٪٦٦,٥٩	٪٣١,٠١	٪٢٣,٨٦
٢٠٠٨	٦١٣٤٨	٢٠٧٧٧٨	٪٢٩,٥٣	٪٤٢,٨٧	٪٧٢,٢١	٪٥,٢٨-	٪١٠٤,٥٠
٢٠٠٩	٦٩٧٠٩	١٨٢٢٠٦	٪٣٨,٢٦	٪٥١,٧٩	٪٧٢,٨٩	٪١٣,٦٣	٪١٢,٣١-
٢٠١٠	٨٦٦٨٠	٢٠٤٦٠٤	٪٤٢,٣٦	٪٥٥,٩٨	٪٦٨,١٢	٪٢٤,٣٥	٪١٢,٢٩
٢٠١١	١٠١٦٥١	٢٣٣٥٤٩	٪٤٣,٥٢	٪٥٥,٤٧	٪٦٢,٨٨	٪١٧,٢٧	٪١٤,١٥
٢٠١٢	٨٣٢٣٦	٢٠٧٩٢٦	٪٤٠,٠٣	٪٤٦,٦٣	٪٤٧,٩٤	٪١٨,١٢-	٪١٠,٩٧-
٢٠١٣	٩٥٩٤٣	٢٣٠٥١٨	٪٤١,٦٢	٪٤٨,٥٣	٪٥٠,٥٥	٪١٥,٢٧	٪١٠,٨٧
٢٠١٤	١٠٣٠٥١	٢٧١٢٣٠	٪٣٧,٩٩	٪٥٢,٧٧	٪٥١,٨٢	٪٧,٤١	٪١٧,٦٦
٢٠١٥	٩١٧٨٥	٢٩٤٦٣٦	٪٣١,١٥	٪٥٤,٦١	٪٥١,٧٨	٪١٠,٩٣-	٪٨,٦٣
٢٠١٦	١٣٩٦٤٠	٥٠٧٩٠٤	٪٢٧,٤٩	٪٦٠,٦٣	٪٧١,٧١	٪٥٢,١٤	٪٧٢,٣٨
٢٠١٧	٢٥٨٨٤١	٥٦٤٣٢٩	٪٤٥,٨٧	٪٥٦,٠٣	٪٤٧,٨٤	٪٨٥,٣٦	٪١١,١١
متوسط الفترة	-	-	٪٤٣,٤٥	٪٥٧,٤٤	٪٦٢,٤٠	٪٢٠,٢٧	٪٢٢,٩٢

المصدر: حسبت إعتماداً بيانات الجدول رقم (٢ ، ٣) بالملحق الاحصائى,قاعدة البياناتوالمعلومات الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، كتاب الاحصاء السنوى ، باب التجارة ، سنوات مختلفة.

يتضح لنا من الجدول السابق النتائج التالية:

أ- فيما يتعلق بنسبة تغطية الصادرات الصناعية للواردات الصناعية فقد كانت تمثل فى متوسط الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٧) ٤٣,٤٥ % من قيمة الواردات الصناعية وقد شهدت هذه النسبة تزايداً مستمراً بداية من العام ٢٠٠٨ حيث إرتفعت تلك النسبة من ٢٩,٥٣ % لتصل إلى أعلى مستوياتها فى العام ٢٠١٣ حيث كانت تمثل ٤١,٦٢ % من إجمالى الواردات الصناعية وذلك يعبر عن معدلات نمو متسارعة للصادرات الصناعية المصرية وبمعدلات تفوق معدلات نمو الواردات الصناعية.

ب- فيما يتعلق بنسبة الصادرات من الصناعات التحويلية إلى إجمالى الصادرات فقد حققت الصادرات الصناعية ٥٧,٤٤ % عن متوسط الفترة من ٢٠٠٤-٢٠١٧ مع الإشارة هنا أن الصادرات تحوى على صادرات البترول الخام الناتج من الصناعات الاستخراجية.

ت- وبالنسبة للواردات الصناعية إلى إجمالى الواردات المصرية فتمثل الواردات الصناعية ٦٢,٢١ % من إجمالى واردات مصر قد شهدت تلك النسبة تذبذباً واضحاً حيث إنها إنخفضت

فى بداية السلسلة الزمنية من ٧٠ % فى عام ٢٠٠٤ لتصل إلى أدنى مستوياتها وذلك فى عام ٢٠١٢ حيث كانت تمثل ٤٧ % .

ث- اما فيما يتعلق بمعدل النمو السنوى للصادرات فقد حققت نمواً متزايداً وصل فى متوسط الفترة إلى ٢٠٪ وذلك خلال الفترة من (٢٠٠٤-٢٠١٧) وقد زاد معدل النمو السنوى من ١٣ % عند أدنى مستوى فى العام ٢٠٠٩ ليصل إلى أعلى معدل نمو وذلك فى العام ٢٠١٧ حيث حقق ٨٠ % مع أن هذه الزيادة هى ناتجة الاإنخفاض فى قيمة التعويم نتيجة تقويم الصادرات الجنيه المصرى.

ج- أما فيما يتعلق بمعدل النمو السنوى للواردات الصناعية فقد حقق معدل نمو عن متوسط الفترة يساوى ١٣,٥١ % وقد تراوح معدل النمو السنوى للواردات مابين -١٢,٨ % فى عام ٢٠٠٩ ليصل الى ١١ % وذلك فى العام ٢٠١٧ وهذا يعكس أيضاً نمواً مستمراً للواردات من الصناعات التحويلية.

ومماسبق يتضح أن هناك إتجاهاً إيجابياً فى نمو الصادرات الصناعية وهو ما يعكسة تنامى معدلات الصادرات الصناعية وذلك بنسب تفوق معدلات نمو الواردات الصناعية وهو ما يعنى وجود تصحيح فى الخلل المستمر فى هيكل الصادرات والواردات الصناعية والذى يتمثل فى ضئيلة نسبة تغطية الصادرات الصناعية للواردات الصناعية إلى أن نصل إلى مستوى يحقق التوازن وتحقيق فائض فى الصادرات الصناعية

رابعاً: بعض مؤشرات تنافسية قطاع الصناعة فى مصر مع بعض الدول المقارنة:

ونحاول من خلال هذا المؤشر إستعراض بعض الؤشرات المتعلقة بتكنولوجيا التصنيع وغيراها من مؤشرات مقارنة أداء الصناعة المصرية وذلك على النحو التالى:

١. نسبة مساهمة الصادرات الصناعية عالية التكنولوجيا من إجمالى الصادرات الصناعية لمصر وبعض الدول:

نحاول من خلال هذه النقطة الوقوف على مدى التطور الذى حدث فى المستوى التكنولوجى لقطاع الصناعة فى مصر وبعض الدول ذات المقومات الاقتصادية المشابهة:

جدول رقم(١١)

تتطور نسبة الصادرات الصناعية عالية التكنولوجيا من إجمالى الصادرات الصناعية خلال الفترة(٢٠١٠-٢٠١٧) (القيمة: بالنسبة المئوية %)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	متوسط الفترة
مصر	0.876	0.95	0.58	0.52	1.31	0.78	0.49	0.57	0.76
ماليزيا	44.52	43.39	43.72	43.57	43.87	42.80	42.97	28.15	41.62
تركيا	1.934	1.84	1.83	1.88	1.94	2.16	2.03	2.53	2.02
المغرب	7.692	6.07	6.35	6.55	5.31	3.54	3.67	غ.م	5.60
الصين	27.51	25.81	26.27	26.97	25.37	25.65	25.24	23.81	25.83
إسرائيل	14.66	13.98	15.85	15.61	16.01	19.66	18.38	13.04	15.90
اندونسا	9.779	8.33	7.30	7.05	6.97	6.63	5.79	5.43	7.16
البرازيل	11.22	9.72	10.49	9.65	10.61	12.31	13.45	12.28	11.22

Source : World Bank," world Development Indicator", UNIDO. https://datacatalog.worldbank.org

يتضح لنا من الجدول رقم (٤-٣) ما يلى:

أ. فيما يتعلق بنسبة مساهمة الصناعات عالية التكنولوجيا فى هيكل الصادرات الصناعية المصرية فتشير النتائج المؤشر إلى تدنى نسبة مساهمة هذا النمط من الصناعات إلى ما دون ١٪ لمتوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠١٧) وهذه النسبة تعد الاقل فى جميع دول المقارنة الموضحة بالجدول السابق ، حيث بلغت نسبة الصادرات الصناعية عالية التكنولوجيا فى ماليزيا نحو ٤١٪ لمتوسط الفترة ذاتها، كما بلغت تلك النسبة فى الصين نحو ٢٥,٨٪ ، وفى المغرب بلغت نحو ٥,٦٠٪ ، وبلغت فى إندونسيا نحو ٧,١٪.

ب. يشير المؤشر السابق والذى يركز على الصادرات من أجهزة الحاسب الآلى ، و المعدات والأجهزة الطبية ، والأدوات الخاصة بعلوم الفضاء ، وبعض الصناعات الدوائية والتى تمثل القيمة المضافة فيها نسبة مرتفعة وذات قيمة مرتفعة للغاية فى الوقت ذاتة والتى تحتاج مستويات مرتفعة من الإبتكار ونقل التكنولوجيا وأيضاً مستويات مرتفعة من التدريب والكوادر البشرية، وهو ما يستدعى تركيز الحكومة ووضع خطة واضحة المعالم لجذب مثل هذا النمط من الصناعات التى سوف تؤدى إلى طفرة كبيرة فى حجم الصادرات المصرية.

٢. تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة فى مصر وبعض الدول:

ونحاول من خلال هذه النقطة معرفة القيمة المضافة لمصر ومقارنتها ببعض الدول للوقوف على وضع الأداء الاقتصادى لقطاع الصناعة وتتطورة خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٧) وذلك على النحو التالى:

جدول رقم(١٢)
تتطور القيمة الصناعية المضافة لمصر وبعض الدول(بالاسعار الثابتة لعام ٢٠١٠)
خلال الفترة(٢٠١٠-٢٠١٧)

(القيمة: بالمليار دولار)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	معدل النمو للفترة(٢٠١٠-٢٠١٧)
مصر	78.33	78.73	79.14	79.62	80.83	81.75	81.89	83.37	6%
ماليزيا	103.28	105.83	111.06	115.11	121.87	128.25	133.73	140.09	36%
تركيا	189.90	226.24	237.01	261.49	275.85	289.65	302.98	330.53	74%
المغرب	23.92	25.42	25.62	25.77	26.67	27.15	27.42	28.27	18%
الصين	2,830.45	3133.02	3395.07	3666.23	3937.31	4181.31	4444.73	4715.86	67%
إسرائيل	47.70	47.99	48.10	50.43	51.18	51.47	52.68	٥٣,٨	13%
اندونسيا	323.00	343.51	361.73	377.44	393.41	405.18	420.68	437.87	36%
البرازيل	513.96	535.11	531.24	542.75	534.56	503.76	483.81	483.89	-6%

Source : World Bank," world Development Indicator", UNIDO. https://datacatalog.worldbank.org.

يتضح لنا من الجدول رقم(١٢):

أ. فيما يتعلق بالقيمة المضافة التى يقدمها قطاع الصناعة شامل قطاع الإنشاءات فى مصر قد تراوح ما بين ٧٨,٣ مليار دولار و ٨٣,٣٧ مليار دولار عام ٢٠١٧ وهو ما يعنى زيادة فى تلك الفترة يقدر بنحو ٦٪ وهو ما يشير إلى ثباتاً نسبياً فى معدلات نمو القيمة المضافة لهذا القطاع ويعبر عن نمطية الإنتاج وثبات هيكل الإنتاج الصناعى القائم فى تلك الفترة.

ب. إذا ما قمنا بمقارنة التطور والنمو الذى حدث فى القيمة المضافة الصناعية نجد أن مصر جاءت فى المرتبة قبل الاخيرة حيث يليها البرازيل والت حققت تناقص فى معدل النمو للقيمة المضافة يقدر ب -٦٪ ، أما الدولة الدولة الت حققت نمو كبير فى القيمة الصناعية المضافة فقد جاءات تركيا فى المركز الأول بمعدل نمو بلغ ٧٤٪ للفترة (٢٠١٠-٢٠١٧) وهو ما يعبر عن تزايد فى درجة تعميق التصنيع المحلى وتغيرات هيكلية فى قطاع الصناعة لديها ، ويلى تركيا فى هذا المؤشر كلاً من الصين ، وأندنسا بمعدلات نمو بلغت على التوالى ٦٧٪، ٣٦٪ ، فى حين حققت كلاً من إسرائيل والمغرب معدل نمو بلغ ١٣٪،١٨٪ على التوالى للفترة ذاتها، ويعد التطور الذى حدث فى القطاع الصناعى فى المغرب أحد ثمار التطور الذى حدث كنتيجة لنقل علميات تصنيع بعض السيارات إلى المغرب بالإضافة إلى الإستفادة من علميات الإنتاج لديها وجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية.

المطلب الثانى: تحليل أبرز التحديات والاختلالات الهيكلية التى يعانى منها قطاع الصناعة فى مصر:

تحاول الدراسة من خلال هذا البحث إستعراض أبرز الاختلالات الهيكلية التى بعانى منها قطاع الصناعة المصرية والتى تحول دون إنطلاق القطاع الصناعى المصرى ورفع قدرته التنافسية وكذلك زيادة حجم الصادرات الصناعية المصرية وذلك فى ضوء التحليل السابق وأيضاً ما توصلت إليه عدد من الدراسات فى هذا الشأن والتى يمكن إستعراضها على النحو التالى:

أولاً: أبرز الإختلالات الهيكلية المتعلقة بمناخ الإستثمار وهيكل الإنتاج الصناعى فى مصر:

وتستعرض هذه النقطة أبرز المشكلات المتعلقة بمناخ الإستثمار الصناعى فى مصر ، وأيضاً أبرز المشكلات المتعلقة بهيكل الإنتاج الصناعى والتى تحول دون تحقيق هذا القطاع للأهداف المرجوة منه كقاطرة للنمو فى معظم الدول التى حققت معدلات نمو متواصل ومرتفع فى الدول ذات الهياكل الاقتصادية المشابهة مثل ماليزيا وتركيا:

١. ضعف مساهمة الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى:

حيث أن نصيب الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى رغم كونه صاحبة النسبة الأكبر فى هيكل القيمة المضافة فإنها شهدت تراجعاً فى تلك النسبة فى السنوات الأخيرة بفعل الأوضاع الاقتصادية السيئة بالإضافة إلى أن تلك النسبة تعد منخفضة بشكل عام حيث ينبغى أن تزيد عن تلك النسبة ويمكننا توضيح تتطور مساهمة الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى من خلال الجدول رقم (٤-١) تراوحت تلك النسبة بين ١٥,٣٨٪ عام ٢٠١٠ ثم إنخفضت لتصل إلى ١٤,٨ عام ٢٠١٤ ثم عاودت الزيادة لتستقر عند ١٥٪ قد حققت فى متوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠١٧) نحو ١٥,١٤ % من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى ، ورغم الأهمية النسبية الكبيرة مقارنة بباقى القطاعات الاقتصادية إلا أن هذه النسبة لاتزال منخفضة.

٢. عجز الصناعات الصغيرة على تلبية إحتياجات المصانع الكبيرة:

إن واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر يعد سيئاً للغاية حيث تفتقد إلى الكثير من صور الدعم والتنظيم لها حيث يكون فى النهاية المشروع الصغير معتمداً وبشكل كبير على قدرة صاحب المشروع سواء من ناحية نشاط المشروع ، وأساليب الإنتاج وصولاً إلى التسويق للمنتج ، وتصريف الإنتاج الخاص بالمشروع ، وبذلك فإن أنشطة المشروعات الصغيرة تكون عشوائية إلى حد كبير ولا تعمل وفق آلية تربطها بالمصانع الكبيرة وفق خرائط إستثمارية تحقق توفير العمق الإستراتيجى للصناعات الكبيرة من خلال ربطها بصناعات مغذية ومكملة لها بحيث يساعد المشروع الصغير فى دعم تنافسية المصانع الكبيرة فى الوقت ذاته تنمو على أكتاف المصانع الكبيرة سلاسل من المشروعات الصغيرة والمكملة التى تجد وسيلة[1] جيدة فى تصريف الإنتاج الخاص بها ويرجع هذا الوضع السيىء لمجموعة من الأسباب منها:

أ- نقص الخبراء و المتخصصين والمدركين لمفهوم المشروعات الصغيرة وخصوصيتها الشديدة من حيث طبيعة النشاط والمستوى التكنولوجى وأساليب الإنتاج والتسويق المناسبة.

ب- عدم وجود خرائط إستثمارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يكون الهدف الأساسى منها تدعيم المصانع الكبيرة من خلال سلسلة من الصناعات المكملة تساعد فى إنجاح وتدعم التنافسية للقطاعات المرتبطة ببعضها البعض.

ت- عدم وجود أنظمة التمويل الملائمة لطبيعة المشروعات الصغيرة والتى تعمل على تدعيم تلك الصناعات فى بداية النشاط بالشكل الذى يحقق فرصاً متزايدة لنموها.

ث- عدم كفاية البنية التحتية اللازمة لدعم المشروعات الصغيرة من حيث المعونة الفنية ، والتدريب ، والتسويق ، ودراسات الجدوى فى ضوء خرائط إستثماريه تعمل على دعم تلك المشروعات فى بداية نشاطها.

٣. قصور التصنيع المحلى للمعدات الرأسمالية:

وتعد هذه المشكلة جوهر الإختلال الهيكلى فى الصناعة المصرية [٢] حيث أن غياب القدرة على تصنيع مستلزمات الإنتاج جعل الصناعة المصرية مرتبطة وبشكل مستمر بالخارج فى إستيراد آلات ومعدات الإنتاج وأيضاً الحصول على تكنولوجيا غالباً ما لا تتيح للصناعة المصرية الإنتاج بقدرة تنافسية مع إنتاج مثيلتها فى الغرب نظراً إلى أن جزءاً كبيراً يكون من خلال إستيراد آلات مستعملة وفنون إنتاجية قديمة نظراً لعدم قدرة الصناعة على إستيراد أحدث التقنيات بالإضافة إلى غياب أنظمة البحث والتطوير[3] لما هو متاح من آلات ومعدات , وتظل الصناعة المصرية غير قادرة على الوصول إلى أحداث التقنيات إلا فى اطار وجود بعض الشركات متعددة الجنسية التى تعمل فى مصر من خلال

---

[1] Hendy, I. ,٢٠٠8, "Applying World Class Manufacturing To Make To Order Companies Problems and Solutions" , International Journal of operations of production management , Vol.8,No.11,p.p.40-45

[٢] الاختلال الهيكلى : يعنى الاختلالات الاطول امدا والاصعب حلا بالقياس بالاختلالات الظرفية او الطارئة , فهى مشكلات وثيقة الصلة بالهياكل الاقتصادية و العلاقات النسبية لقطاعات الاقتصاد المختلفة , ولهذا يتطلب علاجها اجراء تغيرات شاملة فى السياسة الاقتصادية بل فى التوجهات العامة الحاكمه لهذا النظام الاقتصادى.

[3] Bloom, N., Draca, M. and Van Reenen, J., 2016." Trade Induced Technical Change? The Impact of Chinese Imports on Innovation, IT and Productivity". The Review of Economic Studies, 83(1), pp. 87–117

المصانع الخاصة بها ويرجع جذور هذا الإختلال الى أمد ليس بالقريب ويمكننا إستعراضه من خلال النقاط التالية:

أ- بداية ظهور هذا الخلل فى الصناعة المصرية بدأ مع حدوث التطور الأكبر فى الصناعة المصرية فى الحقبة الناصرية , حيث حاولوا من خلال السياسة الاقتصادية تقوية الصناعة المصرية وذلك بهدف التحرر من التبعية والإستفادة مما هو متاح من مواد خام يمكن الإستفادة منها فى عمليات التصنيع وكان الهدف الرئيسى فى تلك الفترة هو الإحلال محل الواردات ، وقد إنطوى ذلك على العمل على إنتاج السلع الإستهلاكيه ، مع غياب تام للإهتمام بإنتاج السلع الإنتاجية (الوسيطة والرأسمالية) ، على الرغم من أن الإهتمام بإنتاج السلع الإستهلاكية نتج عنه الإستفادة جزئياً بما هو متاح من موارد إلا أنه أدى إلى غياب القاعدة الصناعية الحقيقية للإقتصاد والمتمثله فى إنتاج السلع الإنتاجية(الرأسمالية) ، والتى يصعب بدونها تحول الدولة الى بلد صناعى فهذا القطاع يوفر لنفسه السلع الوسيطة والرأسمالية ولباقى قطاعات الاقتصاد المختلفة.

وقد نتج عن تلك السياسة الاقتصادية إختلال هيكلى أكثر عمقاً ووطأة فى تأثيرة فالإختلال الأول ينتج عنه إستيراد بعض السلع ، فى حين غياب التمويل اللازم لشراء الإحتياجات من السلع الرأسمالية يؤدى بنا إلى توقف النشاط الإنتاجى بالكامل فى حالة عدم إستيراد المعدات والآلات وهو ما يؤدى إلى خسائر إقتصادية كبيرة يتمثل أعظمها فى توقف النشاط كليا أو جزئيا ونمو ظاهرة الطاقات العاطلة.

ب- إن إتباع سياسة التصنيع القائم على إنتاج بدائل الواردات الإستهلاكية إلى تفاقم العجز التجارى ، وميزان المدفوعات ، الإضطرار للاستدانة ، وفى ظل الوضع المتدهور نتيجة الحروب المتعاقبة فى عقدى السبعينات والثمانينيات أدى ذلك إلى تدهور بالغ فى الصناعة المصرية وتحقيق الكثير من المصانع لخسائر دفعت البعض إلى أن يعزى هذا إلى نمط الملكية وأن ملكية الدولة هى سبب فى كل هذا التراجع وبالتالى الأعتماد على القطاع الخاص هو جوهر الحل وبدء معها سلسلة من برامج الإنفتاح الاقتصادى والخصخصة [٤]دونما علاج جذرى لأصل المشكلة المتجذرة وهو غياب القاعدة الصناعية والمتمثلة فى إنتاج السلع الرأسمالية.

ومع قلة الموارد المالية أصبح يتم اللجوء إلى إستيراد آلات قديمة , وإستمرار عمل الآلات إلى ما بعد عمرها الأفتيراضى , كما أن غياب القطاع الإنتاجى للسلع الرأسمالية نتج عنه عجز فى بناء القدرات التكنولوجية كل هذا أدى إلى تراجع كبير فى الأداء الصناعى المصرى[٥] ، الامر الوحيد الذى قلل من وطأته دخول بعض الشركات متعدة الجنسية السوق المصرى لإنشاء بعض المصانع الحديثة وكان هذا دائما مرتبطاً بالإستفادة من حجم السوق المصرى , ولكنه لا ينطوى على تحقيق نهضة صناعية شاملة للصناعة المصرية.

ت- وكان نتاجاً لهذا الخلل المزمن فى الصناعة المصرية تراجع قدرة الإنتاج المصرى على المنافسة مع نظيرة فى الدول المتقدمة حيث تتوافر السلع الرأسمالية بأعلى تكنولوجيا إنتاج

[٤] على لطفى "تحديث الصناعة" , ورقة مقدمة فى المؤتمر السنوى الثامن لادارة الازمات والكوارث , القاهرة , ديسمبر ٢٠٠٣ , ص.ص٤-١٠

[٥] صلاح العمرسى , "الاطار العام للاختلال الهيكلى فى الاقتصاد والصناعة المصرية نظرة تاريخية مقارنة" , سلسلة قضايا التخطيط و التنمية , معهد التخطيط القومى , مارس ٢٠١٠ ص٥

وبتكاليف مناسبة تجعل لديها القدرة المستمرة على التطوير والإستفادة القصوى مما هو متاح لديها من موارد فى وجود تكنولوجيا محلية مناسبة لهيكل الاقتصاد وربط كامل بين مؤسساتها البحثية المختلفة٦.

٤. عدم توافق الهياكل الإنتاجية مع إحتياجات السوق المحلى:

وتعد هذه من المشكلة الأساسية فى الصناعة المصرية حيث أنه توجد هياكل إنتاج فى بعض الصناعات لاتتفق مع متطلبات وإحتياجات السوق المحلى سواء سعراً او نوعاً نهيك عن عدم قدرتها على المنافسة فى الخارج حيث يتم إستيراد أنماط إنتاجية سواء من خلال الآلات أو أساليب الإنتاج لا تتفق مع متطلبات السوق المحلى وهو ٧ما يؤدى إلى تضاؤل الطلب على تلك المنتجات و ينعكس على مؤشرات الإنتاجية فى تلك الصناعات ، وقد أدى هذا إلى إضعاف تلك الصناعة بمرور الوقت ، وخاصة مع تطبيق إتفاقيات تحرير التجارة ستكون تلك الصناعات فى صدارة الصناعات المهددة بالفناء ، وذلك لعدم وجود آلية مستمرة لتلبية الإحتياجات المحلية كجزء من منظومة دعم الصناعة الوطنية فى ظل آليات تحقق٨ التنافسية على المستوى الإقليمى والدولى حتى يكون المنتج الصناعى المصرى جزءاً من منظومة متكاملة لتطوير تنافسية الصناعة المصرية٩.

٥. ضعف نظم الجودة فى الصناعة المصرية:

تعانى الصناعة المصرية من عدم الإهتمام بتطبيق معايير الجودة الشاملة والتى من دورها رفع المستوى التنافسى للصناعة المصرية ، وقد أدى هذا إلى عدم قدرة الكثير من المنتجات المصرية على إختراق الأسواق العالمية ، وخاصة السوق الأوربى١٠ ، وقد يرجع هذا الضعف فى أنظمة الجودة إلى عدة أمور كان من أهمها إعتماد مصر لفترة طويلة على تصدير المنتجات المصرية وفقاً لنظام الحصص وذلك فيما يتعلق بالتصدير لدول الكتلة الشرقية سابقاً وهذا أضعف أنظمة الجودة وأدى إلى عدم الإهتمام بتطبيق معاييرها بوصفها أعباء إضافية على المنشاة لا فائدة منها١١ ، هذا بالإضافة إلى ضعف وقصور أجهزة الرقابة الصناعية والمنوط بها حماية المستهلك المصرى من السلع الرديئة ، وغير المطابقة للمواصفات ، وذلك لوجود العديد من الأجهزة المنوط بها تنفيذ معايير ومواصفات

---

[6] Szirmai, A., Verspagen, B., 2010," Is Manufacturing Still an Engine of Growthin Developing Countries?", Paper for the 31st General Conference of the International Association for Research in Income and Wealth, St,10-12.

[٧] غرفة الصناعات الهندسية , " ورقة بحثية حول اهم المشاكل التى تعانى منها الصناعات الهندسية" , ٢٠٠٦, ص٢٠

[٨] جودة عبد الخالق , " الصناعة والتصنيع فى مصر الواقع والمستقبل حتى ٢٠٢٠" , المكتبة الاكاديمية , القاهرة ٢٠٠٥ ,ص.ص٢٧٠-٢٧٩

[9] Szirmai, A., 2012," Industrialisation as an Engine of Growth in Developing Countries, 1950–2005. Structural Change and Economic Dynamics", pp. 406–420.

[١٠] شريف العربى , " نحو تعظيم الانتاجية فى المنشات الصناعية من خلال مفاهيم الجودة" , مؤتمر جامعة المنصورة , ٢٠٠٣ , ص ٥٣

[١١] أمين مبارك "تحديث الصناعة المصرية" , كتاب الاهرام الاقتصادى ,رقم ١٧٥ , يوليو ٢٠٠٢ ص ١٣

الجودة مع ضعف الإمكانيات بها سواء كانت إمكانيات مادية أو بشرية كل هذا أدى فى مجملـه١٢ إلى إضعاف أنظمة الجودة فى الصناعة المصرية ، وبشكل عام تحتاج منظومة إدارة الجودة فى مصر إلى إعادة صياغة وتحديد واضح لإختصاصات المنوط بها تنفيذها بالشكل الذى يؤدى لتطبيقها فى عمليات الإنتاج وهو ما يساعد على تطوير الأداء التنافسى للصناعة المصرية.

٦. غياب الخرائط الإستثمارية و التخطيط الإستراتيجى للصناعة المصرية من قبل الدولة:

بطبيعة الحال لا نعنى هنا بالتخطيط الإستراتيجى للصناعة المصرية نمط الملكية أى أن تقوم الدولة بإقامة المشروعات الصناعية كلها من خلال القطاع العام ، لكن المقصود بالتخطيط الإستراتيجى هو أن تقوم الدولة بوضع إستراتيجية عامة للتصنيع على مستوى كل صناعة ويتم من خلال ذلك تحديد الأدوار المنوط بها كل من القطاع الخاص من جهة ، و الدولة من جهة أخرى بحيث تقوم الدولة بوضع الخرائط الاستثمارية ، وعمل دراسات الجدوى للمشروعات ، وتقسيم المشروعات المطلوبة لكل صناعة من حيث حجم المشروع (صغيرة , متوسط , كبيرة) وهذا يساعد فى تحديد حجم الإستثمارات المطلوبة لتنفيذ المشروعات على مستوى كل صناعة بما يحقق النهوض بتلك الصناعة والوصول إلى إستخدام أحدث الأساليب الإنتاجية ، وأحدث التقنيات بما يساعد فى الرفع من تنافسية الصناعة المصرية ، ومن ثم تبدأ بعد ذلك الدولة فى تسويق تلك المشروعات والخرائط الاستثمارية سواء على المستوى المحلى أو الدولى لجذب الإستثمارات لهذه المشروعات ، وأيضاً التواصل مع المصنعين المحليين لتفعيل تلك المشروعات من خلال مجموعة من الحوافز الاستثمارية التى تساعد فى مجملها على تسريع وتيرة تأسيس تلك المشروعات ، وهنا تلعب الدولة دوراً جوهرياً فى صياغة الإستراتجيات الصناعية وتحفز النمو فيه دونما تدخل مباشر بعمل المشروعات من قبل الدولة.

اما فيما يتعلق بالوضع الحالى فى مصر نجد غياب تام لذلك المفهوم فى التخطيط الإستراتيجى حيث يقتصر التخطيط الإستراتيجى على التخطيط العمرانى للمدن الصناعية دونما وجود رؤية إقتصادية فعالة تساعد على ترابط وتعميق التصنيع المحلى وهنا يكون النجاح فى تأسيس المشروعات متروكاً للمبادرة الفردية وقدرة صاحب المصنع على التعامل مع البيروقراطية المطبقة فى مصر والمعوقات الاقتصادية التى تقابل مشروعه ، وبالتالى يفقد الكثير من قدرته لإنتاج منتج يستطيع المنافسة مع المنتج الجنبى، حيث يوضع فى منافسة غير متكافئة مع تلك المنتجات التى تكون منتجه فى ظروف مغايرة تماماً١٣ للظروف فى مصر حيث تكون فى مناخ إقتصادى عام يساعد على التنافسية ، حيث توفر تلك الدول الكثير من حوافز الإستثمار ووجود رؤية وإستراتيجية صناعية متكاملة وفق خطط مدروسة بتعاون كامل مع القطاع الخاص تتيح تنفيذ وتقييم تلك الخطط أولاً بأول وتوفر كافة الإحتياجات سواء من خلال بنية تحتية او دعم فنى ، وربط بين المؤسسات البحثية تساعد على إبتكار الكثير من أساليب الإنتاج التى تقلل من تكاليف الإنتاج وترفع من التنافسية١٤.

---

١٢ د.جمال خيرى "تحديث الصناعة الركيزة الاساسية لتحديث مصر" , ورقة بحثية مقدمة فى المؤتمر الرابع عشر لجمعية اصدقاء العلميين المصريين فى الخارج , – القاهرة ديسمبر ٢٠٠١, ص٣.

١٣ نيفين حسين محمد , "القدرة التنافسية للصادرات الصناعية المصرية فى ظل اليات الاقتصاد العالمى الجديد مع التطبيق على بعض الصناعات التحويلية", رسالة ماجيستير , كلية تجارة جامعة عين شمس ٢٠٠٤ ,ص١٢٦

14 Feenstra, R.C., Inklaar, R. and Timmer, M.P., 2015"The Next Generation of the Penn World Table", Ameri-can Economic Review,p.p. 15 forthcoming. Available at www.ggdc.net/pwt.

وبذلك فإن منظومة التخطيط الصناعى فى مصر تحتاج إلى إعادة صياغة كاملة وتعاون بين جميع الجهات المختصة والمهتمة بهذا المجال حتى يتسنى لنا الوصول إلى إستراتيجية صناعية تحقق لنا النهوض بالصناعة المصرية والوصول بها إلى درجات أعلى من التنافسية تسطيع بها المافسة على المستوى الدولى.

٧. ضعف وتضاؤل دور البنوك والقطاع المالى:

يعد تراجع دور البنوك فى تمويل الكثير من المشروعات الصناعية أصبح السمة الغالبة للقطاع البنكى فى مصر حيث تميل البنوك الخاصة فى مصر إلى التعامل بالتمويل الشخصى بمبالغ محدودة للأشخاص ذو الدخول الثابتة مثل الموظفين حيث تكون الأرباح أعلى والمخاطر أقل ، فى حين تتجنب إعطاء التمويل للمشروعات وخاصة الصناعية منها والتى تكون طويلة الأجل وبمخاطر أعلى.

إن تطوير دور القطاع البنكى فى دعم المشروعات الصناعية يجب أن يكون من خلال أنظمة تمويل مبتكرة مثل أنظمة المشاركة فى توفير معدات والآت وأيضاً المشاركة فى توفير مستلزمات الإنتاج وفقاً لأنظمة تمويل تتناسب مع طبيعة القطاع الصناعى ، بالإضافة إلى ضرورية العمل على زيادة الإعتماداًت والتمويل الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتى تلعب دور كبير سواء فى حل مشكلة البطالة بالإضافة إلى دورها الفعال فى دعم المصانع الكبيرة من خلال سلسلة من الصناعات المكملة التى تعمل على تدعيم التنافسية وربط تلك الإستراتجية بأداوات التسويق للخرائط الإستثمارية التى تكون الدولة قائمة على إعدادها.

ثانياً: أبرز الإختلالات الهيكلية المتعلقة بتكنولوجيا التصنيع:

ونناقش هنا أهم التحديات المتعلقة بالعبد التكنولوجى ، وعدم وجود الربط الكافى بين المؤسسات البحثية ، والمنشات الصناعية وغياب الدور الفعال للتدريب فى تطوير المنشآت الصناعية وذلك من خلال إستعراض المشكلات التالية:

١. ضعف القاعدة التكنولوجية:

ويعد السبب الأساسى فى ضعف القاعدة التكنولوجية فى الصناعة المصرية ، ومعظم الدول النامية إعتماد تلك الدول على تكنولوجيا من الخارج ، وإنشاء المصانع بشكل كامل من قبل الدول المتقدمة فهذا السبب كان من أحد أهم عوامل ضعف القاعدة التكنولوجية فى مصر وفى معظم الدول العربية ، فالإعتماد على تكنولوجيا مستوردة دونما تطوير بما يتماشى مع المناخ الاقتصادى فى تلك البلدان أضعف البنية التكنولوجية لديها وزاد من حجم الفجوة بينها وبين ما تملكه تلك الدول من مؤسسات بحثية، كما أن الأنفاق على البحث العلمى والتطوير مازال ضعيفاً جداً وبعيد عن إحتياجات القطاع الصناعى ، ولا يزيد فى مجمله عن ٠,٧ % من الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية ، بينما تصل تلك النسبة فى الدول المتقدمة إلى ٢,٥ % فى الدول الصناعية الكبرى١٥ ، هذا بالإضافة إلى غياب التنسيق بين تلك المؤسسات البحثية والهيئات المسئولة عن تنمية الصناعة مثل إتحاد الصناعات أو المؤسسات الحكومية حيث أن تنمية الصناعة يكون محصلة أداء وتكاتف لمجموعة من مؤسسات الدولة والمصنعين١٦.

---

[15] Diop, D., Blanco, M., Flammini, A., Schlaifer, M., Kropiwnicka, M.A. and Markhof, M.M., 2013,"Assessing the Impact of Biofuels Production on Developing Countries from the Point of View of Policy Coherence for Development", Final Report to the European Commis-sion. Brussels,p.p.30-31.

[16] Mazzanti, M., Marin, G., Nicolli, F. and Gilli, M., 2015,"Sustainable Development and Industrial Development: Manufacturing Environmental Performance, Technolog y and Consumption/Production Perspectives", Background paper prepared for the 2015 Industrial Development Report. Vienna: United Nations Industrial Develop-ment Organizationp.p.14-16.

٢. ضعف دور البحث العلمى و التطوير التكنولوجى والابتكار فى التطبيقات الصناعية:

تعانى الصناعة المصرية من ضعف شديد فى هذا الجانب حيث يتم الإعتماد على الصناعات التقليدية وبأنماط إنتاج تقليدية أيضاً ويرجع ذلك فى معظمه إلى أن معظم المصانع المصرية لا تولى إهتمام لإدارة البحث والتطوير ومراكز التصميمات هذه الإدارة إما أنها مهملة أو غير موجودة فى تلك المصانع , وإن وجدت تكون محدودة فى الإمكانيات الخاصة بها ، هذا بالإضافة إلى غياب الربط بين المعاهد والجامعات والذى أدى إلى مستوى ضعف آخر أدى فى مجمله إلى ضعف فى مواكبة التطور التكنولوجى والذى يتميز بالسرعة والإستمرار١٧.

٣. قصور التدريب:

يعد من أهم التحديات التى تواجه الصناعة المصرية هو نقص الأيدى العاملة الماهرة والمدربة فعلى الرغم من وجود وفرة فى العنصر البشرى ومع وجود معدلات مرتفعة من البطالة نجد أنه هناك نقصاً شديداً فى العمالة الماهرة والتى من شأنها تطوير الصناعة وتحديثها من خلال تنمية المهارات الإبتكارية لديها مما يساعد على زيادة الإنتاجية والرفع من تنافسية الإنتاج الصناعى ، ويرجع هذا الوضع السيىء للعمالة لمجموعة من العوامل منها١٨:

أ- غياب إستراتيجية قومية للتدريب مما نتج عنه إنعدام التنسيق بين الأجهزة المختلفة وعدم الإستفادة المثلى من الإمكانيات وتكرار النشاط وإنخفاض كفاءة التدريب.

ب- ضعف الميزانيات المخصصة للتعليم الفنى والتدريب المهنى وذلك لإعتماده حالياً وبصورة كاملة لحد كبير على الدولة ، وذلك رغم الطفرة الكبيرة للتعليم بمختلف مستوياته فى الآونه الأخيرة وتزايد الإعتمادات المالية له.

ت- الزيادة غير المدروسة لمراكز التدريب وتبعيتها لجهات متعددة وغالباً ماتكون مكررة.

ث- ندرة وجود مراكز تدريب بالقطاع الخاص فى المجال الإنتاجى حيث أن غالبية شركات القطاع الخاص تفضل الحصول على العمالة المناسبة لها من جهات آخرى مع إعطاء العاملين الجدد إعداداً وتدريباً فى مكان العمل فور التعين وخلال فترة الإختبار الأولى.

ج- عدم وجود التدريب الكافى للمدرب وبالتالى يؤدى ذلك إلى تخريج متدرب غير كفء يحتاج إلى تدريب من جديد.

ثالثاً: المشكلات المتعلقة بقدرة الصادرات الصناعية النفاذ إلى الأسواق الخارجية:

ونستعرض من خلال هذا المحور مجموعة من التحديات المتعلقة بالنشاط التصديرى للمنتجات الصناعية المصرية والتى تقف حائلاً أمام إنطلاقة حقيقية للصادرات المصرية نحو الخارج وتنمية القدرة التنافسية بأن يتم إنتاج المنتج المصرى فى ظل أجواء من المنافسة الداخلية والخارجية والتى تمكن الصناعة المصرية من الرفع من الجودة وتنمية قدرتها التنافسية وذلك من خلال النقاط التالية١٩:

---

[17] Massa, I., 2015. Technological Change in Developing Countries: Trade-Offs Between Economic, Social and Environmental Sustainability. Background paper pre-pared for the 2015 Industrial Development Report. Vienna: United Nations Industrial Development Organization,p.p.10-13.

[١٨] .مين مبارك , "تحديث الصناعة المصرية" , مرجع سبق ذكره , ص.ص١٧-٢٠.

[19] Sherburne, A., 2009." Sustainability through the Supply Chain. In: Sustainable Textiles: Life Cycle and Environmental Impact, ed. Blackburn", R.S., Cambridge: Wood-head Publishing.,p.p.7-8.

١. ضعف التوجه نحو التعاون الإقليمى:

حيث أن الدول العربية لم تحقق اى تقدم يذكر فى تكامل الأسواق العربية ، ورغم المحاولات العديدة التى بذلت لتحفيز التكامل والتخصص القطاعى ، على مستوى الوطن العربى أو السوق الاقليمية العربية ، كما أن المشروعات العربية المشتركة لم تقم بدور يذكر فى هذا المجال وبقى التبادل التجارى العربى البينى ضعيفاً للغاية ولا يتجاوز ١٠ % من إجمالى التجارة الخارجية العربية بالمقارنة ب ٥٨,٩ % مع الاتحاد الأوربى , ٣٧,٤ % مع دول شرق آسيا , ٣٦,٣ % مع دول أمريكا الشمالية (النافتا)٢٠.

ومما سبق نجد أن التحدى الذى يواجه الصناعة المصرية يتمثل أساساً فى تعبئة القاعدة الصناعية بشكل يمكنها من الإستفادة من الطاقات الصناعية القائمة ، وإعادة هيكلة ذلك الجزء الضعيف منها وغير القادرة على المنافسة فى ظل المتغيرات الدولية الراهنة والتحول من التوجه للداخل فى عملية التنمية الى التوجه الخارجى الذى يعمل على دعم التنافسية ونقل وتطوير التكنولوجيا ، بالإضافة إلى ضرورة قيام الدول العربية بتوحيد أسواقها وجهودها التنموية وأخذ موقف موحد تجاه ما يتعلق بالتنمية الصناعية العربية.

٢. سوء التخطيط التصديرى:

حيث يعانى التوسع فى المنتجات التقليدية التصديرية وبشكل خاص المنتجات الزراعية من عدم وجود التخطيط اللازم للإنتاج التصديرى حيث إن إعداد خطة تصديرية ٢١ يتم فيه تخصيص جزء من المنتجات المختلفة تحدد مسبقا ، ويتم الإلتزام بها بالإضافة إلى إعداد برامج تصديرية متناسقة مع برامج الإنتاج والتصنيع يساعد على تنمية هذه الصادرات , فمن المؤكد أن لكل منتج دورة حياة يجب مراعاتها حتى يمكننا أن نحدد الوقت الملائم لتقديم السلع إلى السوق ، وبالتالى فالسياسة الناجحة هى تخطيط جانب من الإنتاج للتصدير حتى تتوافر عوامل الإستمرار اللازمة لتزويد الأسواق الأجنبية بالمنتجات المصرية ذات النوعية المختارة وبالتالى تحقيق الحفاظ على أسواقنا بالخارج.

٣. قصور النشاط التسويقى:

حيث سادت ولفترات طويلة أن التمثيل التجارى للدولة هى الأفضل فى عملية الترويج للسلع والمنتجات الوطنية ، دون إعطاء إهتمام للقطاع الخاص الوطنى ليكون له دور واضح فى عملية التسويق الدولى وبما لديه من مهارات وقدرته على الأتصال بكافة الأطراف بشكل جيد ، وإن كانت هناك خطوات جيدة سواء بالإنضمام لمنظمة التجارة الدولية ، والاتفاقيات الثنائية مثل إتفاق الشراكة الاوربية والتى تمثل نوعاً من أنواع التسويق الجيد ، ولكن مثل هذه الخطوات تعددت الأراء حول مدى تمتعها بالمنافع التى يمكن أن نحققها من ورائها ، حيث يرى البعض وجود منافع للإقتصاد القومى مثل تحسين جودة الإنتاج وتدعيم قدرة المنتج المصرى وتكوين تكتلات إقتصادية لمواجهة التحديات العالمية, وهناك رأى أخر يرى مجموعة من التخوفات عن مدى الأضرار التى يمكن أن تتحق نتيجة الأنفتاح على الأسواق العالمية بالشكل الذى يحدث معه الكثير من الأثار السلبية على المنتج المصرى٢٢.

---

٢٠ محمد هشام خواجكية ,"تقييم آثار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الصناعة التحويلية" , مرجع سبق ذكره ,ص.ص٥-٨

٢١ وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية , "استراتيجية تنمية الصادرات" , السنة الاولى , اغسطس ٢٠٠١ , ص٣

[22] Nadiri, M., 1972." International studies of factor inputs and total factorproductivity. A brief survey. Review of Income and Wealth", 18 (June),129–154.

كما أن عدم وجود علامات تجارية تميز المنتج المصرى تعد أيضاً من أبرز جوانب الضعف التسويقية للمنتجات المصرية فى الأسواق الدولية لذا يعد من الضرورى إهتمام القطاع الخاص بالعلامات التجارية للمنتجات المصرية لما له من تأثير كبير حتى يساعد هذا على مزيد من فرص التسويق فى السوق الدولية كأن يتم عمل علامة تجارية موحدة للانتاج المصرى من المنسوجات ، والملابس الجاهزة يساعد على تنمية الصادرات المصرية.

٤. قصور دور الدولة وسياساتها لتدعيم التنافسية:

حيث أنه هناك مجموعة من جوانب القصور فى دور الدولة والتى تؤدى فى مجملها إلى تعويق التنافسية ومن تلك المعوقات كثرة القوانين والقرارات والتعليمات وتضاربها , وتضارب السلطات بين مسئوليات وعلاقات الوزارات المختلفة وكذلك الإدارات الحكومية فى الوزارة الواحدة , بالإضافة إلى عدم وجود خطة قومية شاملة تلزم الجميع بسياسة واضحة معروفة ومضمون لها الإستمرار لفترة زمنية محددة , هذا بالإضافة إلى قصور النظام التعليمى وكيفية إدارة وتشغيل مراكز التدريب بما لايسمح للمنتج بأن يشكل جهازاً إنتاجياً يساير ما وصل اليه المنافسون٢٣.

ومما سبق يتضح لنا أن عناصر السياسة التجارية ٢٤كانت غالباً أداة للتأثير السلبى على الصناعات التصديرية ,وذلك من خلال وسائل الحماية المتزايدة والتى كان لها تأثير ضار على مستوى الجودة للإنتاج الصناعى بما أفقد الصناعة المحلية عنصراً هاماً من عناصر تطورها بجانب خلق صناعات صغيرة الحجم مرتفعة التكلفة يصعب تحويلها إلى صناعات تصديرية فضلاً عن إرتفاع تكلفة المدخلات المحلية المستخدمة فى إنتاج الصناعات المحلية مما يعوق تحويلها إلى صناعات تصديرية.

النتائج:

فيما يتعلق بالفرض البحث والذى نص على " ضعف التخطيط الصناعى والهياكل الانتاجية للقطاع الصناعى المصرى إدى إلى إضعاف القدرة التنافسية القطاع الصناعى المصرى " , تشير نتائج التحليل المتعلقة بتحليل المؤشرات الإحصائية والإقتصادية المختلفة إلى إثبات صحة هذا الفرض فقد توصلت الدراسة إلى وجود مجموعة من الإختلالات الهيكلية التى تعانى منها الصناعة المصرية والتى وقفت حائلاً أمام الإستفادة من العديد من المزايا النسبية وتحويلها إلى مزايا تنافسية ويعد من أبرز الإختلالات الهيكلية التى يعانى منها القطاع الصناعى المصرى هو عدم وجود تصنيع محلى للمعدات الرأسمالية وبالتالى الإعتماد على الإستيراد وغالباً إستيراد معدات وآلات تعبر عن تكنولوجيا قديمة ومن ثم الإنتاج وفق أنماط إنتاجية تقليدية بالإضافة إلى غياب القدرة على البحث والتطوير، هذا بالإضافة إلى وجود المشكلات المتعلقة بتكنولوجيا التصنيع ومنها ضعف القاعدة التكنولوجيا ويعد السبب الرئيسى فى ضعف القاعدة التكنولوجيا هو إستيراد التكنولوجيا متمثله فى إستيراد المعدات وآلات الإنتاج وعدم وجود تصنيع محلى للمعدات الرأسمالية بالإضافة إلى قصور دور البحث العلمى والتطوير والإبتكار فى التطبيقات الصناعية وذلك مع غياب الربط بين المؤسسات البحثية و المصانع ورجال الاعمال وأيضاً وجود قصور كبير فى عمليات التدريب للعمالة ، بالإضافة إلى مجموعة من الإختلالات الاخرى مثل كثرة الأعباء الضريبية والجمركية ، بالإضافة إلى غياب التخطيط الإستراتيجى للمشروعات الصناعية من قبل الدولة والتى يجب أن تلعب دوراً محورياً فى بناء خرائط

---

[23] Kaltenberg, M. and Verspagen, B., 2015" Healthy Devel-opment: Uncovering Capabilities". Background paper prepared for the 2015 Industrial Development Report. Vienna: United Nations Industrial Development Organization,p.p.3-10.

[٢٤] ايمان محب زكى , "معوقات صادرات العالم الثالث ووسائل تنميتها " , رسالة ماجيستير , كلية التجارة جامعة الاسكندرية ,٢٠٠٤ص. ص٦٤-٧٢.

إستثمارية تعمل الحكومة من خلالها على تسويق تلك المشروعات الإستثمارية وتضع من خلالها الحكومة خريطة الحوافز المطلوبة لإنشائها ويشير هذا إلى أن هذه الإختلالات كانت عقبة أمام إنطلاق الصناعة المصرية وتطور أنماط التصنيع الخاص بها.

التوصيات:

تطوير الصناعة المصرية والنهوض بها يتطلب وضع منظومة شاملة لعلاج أبرز جوانب الإختلالات الهيكلية التى يعانى منها الإقتصاد المصرى فيما يتعلق بقطاع الصناعة وإستراتجية النهوض بالصناعة المصرية يجب أن تقوم على محورين أساسيين تقترح الدراسة العمل من خلالهم هما على النحو التالى:

توصيات فى الاجل القصير:

يجب أن تقوم الدولة و المؤسسات البحثية والإقتصادية بإعداد خرائط إستثمارية مفصلة ومعها دراسات جدوى إقتصادية للمشروعات الصناعية وخاصة فى الصناعات التى تتمتع فيها مصر بمزايا نسبية تكون أهدف تلك المشروعات البحثية هو وضع خرائط إستثمارية مفصلة تحقق من خلالها علاج لجوانب المعوقات التى تقف أمام إنطلاق تلك الصناعات ونمو القدرة التنافسية لتلك الصناعات , ويقترح فى هذا الصدد بناء تلك الإستراتيجية وفقاً لآلية المجتمعات الصناعية المتكاملة على أن يتم ذلك على مستوى كل صناعة على حدة , يلى إعداد تلك الدراسات وضع الدولة لخريطة الحوافز الإقتصادية اللازمة لتشجيع الإستثمار فى تلك المشروعات كما تعمل الدولة على تسويق تلك المشروعات الإستثمارية محلياً وخارجياً لتحفيز وتشجيع الإستثمار فى تلك المشروعات.

توصيات طويلة الاجل:

١. الجانب الثانى وهو الخاص بخلل جوهرى ذى تأثير بالغ على الصناعة ألا وهو غياب التصنيع المحلى للمعدات الرأسمالية وتراجع المستوى التكنولوجى للصناعة المصرية , وهذا الجانب تقترح الدراسة أن تقوم الدولة ومن خلال ما تملكه من شركات ومؤسسات القطاع العام بالعمل على بناء قاعدة صناعية وتكنولوجية من خلال الإستثمار بالتعاون مع شركات أجنبية آخرى مما يساعد على التوطين والرفع من التكنولوجيا الصناعية والتى تدعم وتساعد على النهوض بمختلف القطاعات الصناعية فى الإقتصاد القومى.
٢. كما أن الدولة يجب أن تقدم مجموعة من الحوافز الإقتصادية لتشجيع القطاع الاخاص وجذب الإستثمار الأجنبى للعمل فى هذا النمط من المشروعات , والتى تلعب دوراً أساسياً فى دعم كافة الصناعات , كما انه يجب تشجيع التعاون بين المؤسسات البحثية والجامعات المختلفة لتطوير أبحاث تساعد هذا النمط من المشروعات , بالإضافة إلى الدور الذى من الممكن أن تلعبه البنوك والمؤسسات المالية فى توفير التمويل اللازم لإنشاء تلك المشروعات.

المراجع:

أولا : المراجع باللغة العربية :

١. أمين مبارك "تحديث الصناعة المصرية" , كتاب الاهرام الاقتصادى ,رقم ١٧٥ , يوليو ٢٠٠٢
٢. ايمان محب زكى , "معوقات صادرات العالم الثالث ووسائل تنميتها " , رسالة ماجيستير , كلية التجارة جامعة الاسكندرية ,٢٠٠٤.
٣. جمال خيرى "تحديث الصناعة الركيزة الاساسية لتحديث مصر" , ورقة بحثية مقدمة فى المؤتمر الرابع عشر لجمعية اصدقاء العلميين المصريين فى الخارج , – القاهرة ديسمبر ٢٠٠١.
٤. جودة عبد الخالق , " الصناعة والتصنيع فى مصر الواقع والمستقبل حتى ٢٠٢٠" , المكتبة الاكاديمية , القاهرة ٢٠٠٥ .
٥. صلاح العمرسى , "الاطار العام للاختلال الهيكلى فى الاقتصاد والصناعة المصرية نظرة تاريخية مقارنة" , سلسلة قضايا التخطيط و التنمية , معهد التخطيط القومى , مارس ٢٠١٠ ص٥
٦. شريف العربى , " نحو تعظيم الانتاجية فى المنشات الصناعية من خلال مفاهيم الجودة" , مؤتمر جامعة المنصورة , ٢٠٠٣ .
٧. على لطفى "تحديث الصناعة" , ورقة مقدمة فى المؤتمر السنوى الثامن لادارة الازمات والكوارث , القاهرة , ديسمبر ٢٠٠٣.
٨. غرفة الصناعات الهندسية , " ورقة بحثية حول اهم المشاكل التى تعانى منها الصناعات الهندسية" , ٢٠٠٦.
٩. محمد هشام خواجكية ,"تقييم آثار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الصناعة التحويلية" ، رسالة الماجيستير ، كلية تجارة جامعة عين شمس ، غير منشورة ، ٢٠٠٦.
١٠. وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية , "استراتيجية تنمية الصادرات" , السنة الاولى , اغسطس ٢٠٠١ .

English References:

1. Bloom, N., Draca, M. and Van Reenen, J., 2016." Trade Induced Technical Change? The Impact of Chinese Imports on Innovation, IT and Productivity". The Review of Economic Studies, 83(1).
2. Diop, D., Blanco, M., Flammini, A., Schlaifer, M., Kropiwnicka, M.A. and Markhof, M.M., 2013,"Assess-ing the Impact of Biofuels Production on Developing Countries from the Point of View of Policy Coherence for Development", Final Report to the European Commis-sion. Brussels.
3. Hendy, I. ,٢٠٠8, "Applying World Class Manufacturing To Make To Order Companies Problems and Solutions" , International Journal of operations of production management , Vol.8,No.11.
4. Kaltenberg, M. and Verspagen, B., 2015" Healthy Devel-opment: Uncovering Capabilities". Background paper prepared for the 2015 Industrial Development Report. Vienna: United Nations Industrial Development Organization,p.p.3-10.

5. Mazzanti, M., Marin, G., Nicolli, F. and Gilli, M., 2015,"Sustainable Development and Industrial Development: Manufacturing Environmental Performance, Technolog y and Consumption/Production Perspectives", Background paper prepared for the 2015 Industrial Development Report. Vienna: United Nations Industrial Develop-ment Organization.
6. Massa, I., 2015. Technological Change in Developing Countries: Trade-Offs Between Economic, Social and Environmental Sustainability. Background paper pre-pared for the 2015 Industrial Development Report. Vienna: United Nations Industrial Development Organization.
7. Nadiri, M., 1972." International studies of factor inputs and total factorproductivity. A brief survey. Review of Income and Wealth", 18 (June),129–154.
8. Sherburne, A., 2009." Sustainability through the Supply Chain. In: Sustainable Textiles: Life Cycle and Environ-mental Impact, ed. Blackburn", R.S., Cambridge: Wood-head Publishing.
9. Szirmai, A., Verspagen, B., 2010," Is Manufacturing Still an Engine of Growthin Developing Countries?", Paper for the 31st General Conference of the International Association for Research in Income and Wealth, St,10-12.
10. Szirmai, A., 2012," Industrialisation as an Engine of Growth in Developing Countries, 1950–2005. Struc-tural Change and Economic Dynamics".

Websites:

١. البنك المركزى المصرى:
http://www.cbe.org.eg

٢. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء:
https://www.capmas.gov.eg

٣. منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية(UNIDO):
https://datacatalog.worldbank.org

٤. وزارة التخطيط والتعاون الدولى:
http://mpmar.gov.eg/